التحرير

سياسية اخبارية جامعة

إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

ISSN 2382-2643

ملف التحرير الشهري: مجلّة الأحوال الشخصيّة : اجتهاد شرعيّ أم وضع بشريّ..؟؟

ص 8-9-10-11

التحرير — الأحد 11 صَفر 1445هـ الموافق لـ27 أوت 2023 م — العدد 455 — الثمن 1000 مليم — التحرير

..وماذا عن الانتصاب الفوضويّ للدّولة..؟؟

ص2

بين سعيد وعمر : ضَعُف الطالب وعَظُم المطلوب

انقلاب النيجر والتداعيّات المحتملة على الجزائر

ص6-7

كلمة العدد

..وماذا عن الانتصاب الفوضويّ للدّولة..؟؟

من حين إلى أخر تقوم السلطات المحلية مدعومة بقوات الأمن بحملات لإزالة ما تسميه الدولة بالانتصاب الفوضوي, ويعود سبب هذه التسمية إلى عدم التزام التجار المنتشرين على قوارع الطرقات بقوانين الدولة ويسببون أضرارا جسيمة للاقتصاد, فهم غير معنيين بدفع الضرائب لخزينتها وفي حلّ من كل التزام تفرضه الدولة على باقي التجار المنتصبين وفق القوانين والتراتيب الجاري بها العمل (وفق الرواية الرسمية طبعا)..هذا وقد شهدت مدينة أريانة مؤخرا حملة واسعة نفذتها مصالح الشرطة البلدية مدعومة بعدد كبير من قوات الأمن وعقب هذه الحملة أدى الرئيس «قيس سعيد» زيارة غير معلنة وكالعادة كانت عدسات المصورين وكاميرات القنوات التلفزية حاضرة هناك وكان وصولها قبل وصول الرئيس وفي ذلك دليل على سرية الزيارة.

لم يخالف الرئيس ما دأب عليه منذ استفراده بالسلطة وإقصاء كل منازعيه عليها, فقد اجترّ سردية سيادة القانون ووجوب المحافظة على الدولة وحتمية القضاء على المتربصين بها دون أن ينسى اتهام الأشباح التي لا يراها إلا هو بالمارقين والمجرمين.. هذا وقد أشاد بالحملة التي قضت حسب قوله على ظاهرة الانتصاب الفوضوي متوعدا بحملات مماثلة في كامل مدن البلاد وملاحقة كل من تسول له نفسه التنكيل بالشعب والعبث بقوته.

لاح «قيس سعيد» وكأنه يحتفل بالنصر المبين الذي حققته الدولة بطرد بعض باعة الخضر والغلال والملابس المستعملة وغيرهم ممن أجبرتهم لا مبالاة وتقاعس الدولة عن القيام بواجباتها على اتخاذ الأرصفة والشوارع محلات للتجارة لكسب قوتهم وقوت عائلاتهم, والانتصاب الفوضوي الذي يتباهى الرئيس بمحاربته بسبب أنه هو الأخطر والأكثر ارتكابا للجرائم, بل هو الخطر الوحيد الذي يهدد الناس والجرم الفريد المرتكب في حقهم, و الحقيقة أن الانتصاب الفوضوي الأكبر والفعلي الذي يسعى الرئيس الحالي وكل من حكم تونس قبله إلى المحافظة عليه وحمايته بشتى الطرق, هو الدولة بحالها التي هي عليها اليوم, نعم هذه الدولة عنوان للانتصاب الفوضوي وهي دولة مارقة لا شرعية ولا مشروعية لها فهي تطبق على المسلمين نظاما وضعيا يخالف عقيدتهم, فالنظام الوضعي هذا ليس من جنس عقيدة أهل تونس ولا يمتّ لهم بأية صلة, نظام فصل أهل البلاد عن دينهم وعن أحكامه البينة في جميع مناحي الحياة, فهم يعبدون الواحد الأحد, يصلون ويصومون ويحجون, وكثير منهم يؤدي الزكاة كما أمر ربهم ولا يشركون به شيئا, لكن هذه الدولة تخضعهم في معاملاتهم وعلاقاتهم أن يحتكموا لغير ما انزل من يصلّون ويصومون له ويزكون ويحجون التزاما بأوامره, فهذه الدولة جعلت الحرام حلالا, إذ أباحت الربا وأجازت بيع الخمر ولم تحرم الزنا إلا في حالة خالف فيها الزاني القانون الجزائي الذي وضعته الدولة. كما مكنت عدونا من ثروات المسلمين وفتحت له جميع الأبواب على مصارعها لينهب ويستحوذ على خيراتنا دون أن يرفّ له جفن, جعلوا كلمة المستعمر الكافر هي العليا يعمل فينا بطشا وتنكيلا, والدولة ممثلة في رئيسها وأعوانه يوفرون له الحماية, ومن يحاول أن يستنهض همم الناس ويحثهم على مقارعة هذا المستعمر وقطع دابره من بلادنا تكال له التهم ويلقى به في غياهب السجون, خاصة في فترتي حكم «بورقيبة» و«بن علي».

قالوا إن الانتصاب الفوضوي لباعة الخضر والغلال والملابس وكل ما يحتاجه الناس في حياتهم يضر بالاقتصاد ويسبب الركود لتجارة المحلات الملتزم أصحابها بالقانون ويؤدون واجباتهم بدفعهم الضرائب والانخراط في كل ما تفرضه الدولة. فإن هذه الدولة باتباعها غير شرع الله واتباعها لوسواس الغرب وكهنة معبد الديمقراطية عجزت تمام العجز عن رعاية شؤون الناس وإشباع جوعاتهم, بل كانت هي سبب معاناتهم ومردّ ضنك عيشهم, فقد بلغ بها الحال إلى عدم قدرتها على توفير الدواء والماء والغذاء..وما تعيشه البلاد هذه الأيام من فقد مادة الخبز وعدم توفر الأدوية الضرورية والانقطاع المتكرر للماء الصالح للشراب وانعدامه تماما في كثير من المناطق, يكفينا مؤونة توضيح أنها دولة تمارس الانتصاب الفوضوي ولا تؤدي ما عليها من واجبات, فالنظام الديمقراطي الذي تطبقه هذه الدولة بطبعه لا يرعى شؤون الناس البتة وكل ما يحتوي عليه هو التداول السلمي على السلطة عن طريق الانتخابات وغالبا ما تكون الانتخابات في هذا النظام موجهة بشكل أو بآخر, حيث يساق الناس إلى النتائج التي تخدم أرباب المال والنفوذ وتراعي مصالح المستعمر وأذياله. أما محاسبة الحاكم فهذا ضرب من ضروب المستحيل في هذا النظام الفاشل المتداعي, ولدرء هذه الفضيحة أوهموا الناس بأنهم قادرون على محاسبة الحكام بل يمكنهم معاقبتهم بعدم انتخابهم في الانتخابات القادمة وبهذا يكونون هم أصحاب القرار, وتكون السلطة ملك أيدهم ولا يملكها غيرهم.

يعيث الحكام فسادا لمدة قد تطول وقد تقصر, ولا يمكن محاسبتهم إلا عبر صناديق الاقتراع, هذه الصناديق جعلت منها الديمقراطية ونظامها مفرخة للفاسدين والمفسدين ومصنعا للعجزة والضعفاء والجبناء والمتآمرين والمتواطئين, وهذه الأنواع كلها تمكنت من أن تحكم تونس في ظل دولة مارست الانتصاب الفوضوي طيلة ستة عقود, «بورقيبة» «بن علي» وكل الحكومات المتعاقبة بعد الثورة, وصولا إلى ما نعيشه اليوم بقيادة الرئيس «قيس سعيد» المستميت في الذود عن الدولة وعن نظام بهكذا عجز وجور, والمتمسك بانتصابها الفوضوي متوهما أنه يحاول أن يوهم الناس أن خصومه يتربصون بالدولة ويسعون إلى إسقاطها بمؤازرة جهات خارجية والحال أنه وخصومه والجهات الخارجية همهم وديدنهم هو حماية هذه الدولة ونظامها من السقوط, والصراع يتمحور فقط حول من يجلس أمام العربة ويمارس البيع والشراء وينجح في إيهام الناس بأنه ليس راعيا للانتصاب الفوضوي..

د. الأسعد العجيلي

عشرة حلول اقتصادية إسلامية
تغنينا عن الاقتراض من صندوق النقد الدولي ومشتقاته (1/2)

لازم اتحاد الشغل والمعارضة الصمت المطبق إزاء الأضرار الجسيمة لشروط صندوق النقد الدولي على مستقبل البلاد والعباد، بعدما أمضت الحكومة اتفاقا مع صندوق النقد الدولي على مستوى الخبراء لإقراض تونس 1.9 مليار دولار لمدة 4 سنوات، وهو ما يُعَدُّ إقرارا ضمنيا من الطبقة السياسية (حكاما ومعارضة) بالهيمنة الغربية وأذرعها المالية، ومشاركة فعلية في تسليم ما تبقى من مقدرات البلاد وثرواتها للكافر المستعمر ورهن مستقبل الأجيال القادمة لعدو ماكر.

في خضمّ هذه التخاذل عن الدفاع عن استقلال البلاد ومستقبل الأجيال القادمة، يتساءل كل مخلص في تونس هل انعدمت الحلول الاقتصادية حتى يُقدم الجميع حكام كانوا أم معارضة على بيع البلاد والعباد للاستعمار؟

في هذه المقالة سوف نقدم عشرة حلول اقتصادية إسلامية تغنينا عن الاقتراض من صندوق النقد الدولي ومشتقاته، حتى يدرك أهلنا في تونس أن في النظام الاقتصادي الإسلامي الكفاية لإخراج تونس من أزمتها الاقتصادية دون الالتجاء إلى الاقتراض الربوي الذي يجرّ البلاد إلى مزيد من الفقر والتبعية، علاوة على استجلاب سخط رب العالمين لأنه تعامل بالربا الذي حرمه الله سبحانه وتعالى في قوله:[وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا].

لقد فرّق الإسلام بين علم الاقتصاد الذي يبحث في تأمين إيجاد المال وتكثيره، وبين النظام الاقتصادي الذي يبحث في كيفية توزيع المال لأنهما أمران مختلفان متغايران، والخلط بينهما يؤدي إما إلى الخطأ في إدراك المشاكل الاقتصادية المراد معالجتها، وإما إلى سوء فهم العوامل التي توفر الثروة –أي توجدها في البلاد-، لذلك وجب الفصل بين بحث تدبير مادّة المال عن بحث تدبير توزيعه، إذ الأول يتعلق بالوسائل، والثاني يتعلق بالفكر، فإيجاد المزارع النموذجية في الشمال التونسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في القمح واستخدام ولاية تطاوين لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة النظيفة كلاهما متعلق بعلم الاقتصاد وهو عام بين جميع الامم ومتروك للإنسان ليبدع فيه، أما كيف توزيع هذه الثروة الزراعية أو الموارد الطاقية وكيف يمكّن الفرد من حيازتها فهو متعلق بالنظام الاقتصادي.

والإسلام على الرغم من تشجيعه على الإنتاج وزيادة الثروة على صعيد الفرد والجماعة فإنّه لم يأت لتبيان وسائل زيادة الثروة، وترك هذه الوسائل والأدوات للإنسان وخبراته وإبداعه. أمّا كيفيّة توزيع الثروة بين الناس لتتحقّق العدالة في هذا التوزيع فهذا ما جعله الإسلام قضية للتشريع الاقتصادي، فكانت الأوامر والنواهي والتخييرات المتعلّقة بأفعال العباد والمتّصلة بالمال وتداوله هي موضوع النظام الاقتصادي في الإسلام. ووفق هذه المشكلة التي شُرع لعلاجها نظامُ الإسلام أتت السياسة الاقتصادية الإسلامية.

وبهذا الخصوص نقدم لأهلنا في تونس أهم الأسس الشرعية التي أرساها النظام الاقتصادي في الدولة الإسلامية:

1) ضمان الحاجات الأساسية للفرد والجماعة:

بيّن الإسلام السياسة الاقتصادية فوضع الإصبع على مكمن الدّاء في المجتمع فعالجه بالتوزيع العادل للثروة، يقول الله سبحانه وتعالى: [كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ]، فسنّ أحكاما تحول دون تركز المال في يد فئة قليلة في المجتمع وتمكّن بالمقابل كل فرد من إشباع حاجاته الأساسية من مأكل وملبس ومسكن ثم تمكينه من إشباع حاجاته الكمالية، فلم يكتف الإسلام بحثّ الفرد على الكسب ولم يجعل الإشباع مقصورا على كسب الأفراد، بل جعل بيت المال لجميع الرعية ينفق عليهم منه، وجعل إعالة العاجز فرضا على الدولة، وتوفير الحاجات للأمة واجبا من واجباتها، فضمن الحاجات الأساسية للرّعيّة كالتطبيب والتعليم والأمن، روى البخاري عن ابن عمر قال: قال: رسول الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « الإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» وقال صلى الله عليه وسلم: « مَنْ وَلَّاهُ الله عز وجل شَيْئًا مِنْ أَمْرِ المسلمين فاحْتَجَبَ دُونَ حَاجَتِهِم وَخَلَّتِهِم وفقرهم، احْتَجَبَ الله عنه دون حَاجَتِهِ وَخَلَّتِهِ وفقره».

ولكن الدولة لا تعطي الكسالى الذين يتوفر لهم العمل وهم قادرون عليه ولكنهم يتكاسلون، لا تعطيهم بل تجبرهم على العمل لكسب نفقاتهم ونفقات من يعولون.

2) المحافظة على قيم المجتمع ومنع الاستثمارات في أماكن اللهو:

لم يكتفِ الإسلام بتشريع ما يحقّق حسن توزيع الثروة بين الناس ورفاهيتهم، وإنّما أوجب في المال أمورًا وحرّم أخرى لتحقيق الأهداف العليا في المجتمع التي شرعها الإسلام كحفظ النفس والعقل والدين والعرض والمال. فأوجب في المال نفقات لتحقيق هذه الأهداف العليا، وحرم وسائل في التملّك وفي تنمية المِلكية حفاظًا عليها أيضًا. فجعل الخمرة والخنزير مثلًا مِلكيّة غير شرعية، أي نفى عنها صفة الملكيّة وحرّم على المسلم تملّكها والانتفاع بها بأيّ شكل من الأشكال، وحرّم تنمية الملكيّة بالقمار والربا وحرّم التملّك من طريق البغاء. وعند النظر في الواجبات في المال والطرق المحرّمة في التملّك وتنمية الملكيّة نجد أنّ قسمًا من هذه الواجبات والممنوعات لا يتعلّق بتوزيع الثروة مباشرةً بقدر ما يتعلّق بالحفاظ على طراز العيش الذي أتى به الإسلام، بحيث يكون النظام الاقتصادي جزءًا من سائر أنظمة الإسلام التي شُرعت لتُنشئ مجتمعًا ذا طراز معيّن من العيش، نسمّيه الحياة الإسلامية.

وعليه لا يقبل الإسلام إنشاء دور اللهو المحرّم ولا المراقص ولا الفنادق المتفلّتة من أحكام الشرع ولا دور السينما التي تعرض الإباحيات، بذريعة تنشيط حركة الاقتصاد وجذب السيّاح وزيادة الثروة الأهلية أو الدخل القومي.

3) الملكية العامّة

إن أحكام توزيع الثروة في الإسلام تشمل مفهوما فريدا هو الملكية العامة، فبالإضافة إلى الملكية الفردية وملكية الدولة جعل الإسلام الثروات الباطنيّة من غاز وبترول وفسفاط ومعادن وغيرها ملكيّة عامّة لجميع المسلمين وفق ما جاء في خطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الناس شركاء في ثلاث: في الماء والكلأ والنار» وغيره من النصوص الشرعية، ولم يجعل للخليفة حقّ تمليك رقبة الملكية العامّة فمنع بذلك أن يسطوَ أحد كائنا من كان على أموال النّاس التي جعلها الله لهم خالصة، فضلا عن أن تُعطى امتيازات لشركات النّهب الاستعماريّة ويحرم منها أهلنا. ولا يخفى على أحد أن هذه من أعظم الثروات التي تجعل الدول الممتلكة لها من أثرى دول العالم حتّى لو لم تكن دولًا منتجة أو ناهضة صناعيًا أو زراعيًا. وبالتالي فإنّ ريع هذه الملكية يشكّل ضمانة كبيرة لتوازن توزيع الثروة بين الرعية.

4) ربط عملة الدولة الإسلامية بالذهب والفضة:

عيّن الرسول صلى الله عليه وسلم الذهب والفضة نقدا، وجعلهما وحدهما المقياس النقدي الذي يرجع إليه مقياس السلع والجهود وعلى أساسها كانت تجري جميع المعاملات، فالإسلام اعتمد الذهب والفضة كغطاء دائم وثابت للعملات: وهو ما من شأنه أن يمنع حدوث أيّ انهيارات للعملة لأنه لا يسمح بتعريضها للانكشاف مطلقا، وهو ما من شأنه إيجاد الاستقرار النقدي الدائم. وقد حدّد رسول الله صلى الله عليه وسلم ميزان الذهب والفضة بميزان معين، هو ميزان أهل مكة، فقال صلى الله عليه وسلم: «المكيال مكيال أهل المدينة، والوزن وزن أهل مكة»، ومن مراجعة الموازين النقدية في الاسلام، ومقارنتها بأوزان اليوم، فان الدينار يساوي (4.25) غرام ذهبا، والدرهم (2.975) غرام فضة.

وهكذا فقد ربطت الأحكام الشرعية نظام النقد بالذهب والفضة، وبالتالي لم تظهر الأزمات النقدية وتحكم نقد دولة بالدول الأخرى كما نراه اليوم من تحكم الدولار في الاقتصاد العالمي، بعدما ألغت أمريكا العمل بنظام الذهب سنة 1971.

وهو ما يبين لنا مقدار عظمة الاسلام وروعته في نظرته الى النقود وجعله الذهب والفضة فقط أساس للعملة عند المسلمين بما يحققه هذا النظام النقدي من استقرار ورخاء عام في الشؤون الاقتصادية للرعية ويحميها من تحكم الأجنبي الخبيث في مقدّراتها كما هو عليه الحال اليوم.

5) تحريم الربا

حرّم الإسلام الربا تحريما شديدا، وألغى النظام الربوي وأبطل جميع الفوائد الربوية. قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾، وقال: ﴿فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾.

ولا يخفى على أحد ما أحدثته البنوك الربوية التي أنشأها النظام الرأسمالي من كوارث تتمثّل في سحب أموال عامّة الناس إلى جيوب فئة قليلة منهم، فصار المال دُولة بين الأثرياء حيتان المال. فالربا هو شر الأموال وهو أسّ البلاء وأصل الداء. وبهذا الإلغاء يتم القضاء على مراكز القوة الربوية وعلى تأثير المال السياسي في الدولة، كما يتم توجيه المسلمين إلى استخدام أموالهم في الاقتصاد الإنتاجي أو ما يسمى الاقتصاد الحقيقي، وبذلك تكثر السلع في الدولة إنتاجا واستيرادا وتصديرا، مما يجعل أسواق الدولة عظيمة الازدهار، دون أن ننسى أن في بيت مال المسلمين دائرة تتولى الإقراض دون ربا. تساعد في تمويل المشاريع الإنتاجيّة في القطاعات الحيويّة للاقتصاد، الفلاحة والصّناعة والتّجارة.

بين سعيد وعمر : ضَعف الطالب وعَظم المطلوب

أ. أمال بوليلة

الخبر:

توجه رئيس الجمهورية قيس سعيّد، مساء اليوم الأربعاء 23 أوت 2023، إلى السوق البلدية بأريانة بعد أن أزيل الانتصاب الفوضوي، وتحدّث إلى عدد من المواطنين حول ضرورة إيجاد طرق قانونية للانتصاب لأن الوضع الذي كان مستمرا لمدة أعوام هو استيلاء على الملك العمومي، هذا فضلا على الخسارة التي يتكبّدها التجار الذين يعملون بطرق قانونية.

وأكّد رئيس الجمهورية لعدد من الذين كانوا منتصبين بالمنطقة أنه يمكن إيجاد حلول لهم في إطار القانون وفي أمكان محدّدة تخضع للرقابة في مستوى السلع المعروضة للبيع وفي مستوى الأسعار.

وتوجّه رئيس الجمهورية، إثر ذلك، إلى حي الغزالة ثمّ إلى برج الوزير حيث استمع إلى المواطنين وإلى طلباتهم، كما اطّلع على وضع عدد من الطرقات التي لم تقع صيانتها ولم تعد أصلا صالحة للاستعمال، إلى جانب الوضع البيئي والفواضل الملقاة على قارعة الطريق.

وشدّد رئيس الدولة على أن الجرائم التي ارتكبت في حق الشعب التونسي لعدة عقود من الزمن في كل المستويات ترتقي إلى مرتبة الجريمة ضد الوطن والشعب ولا بدّ من أن تتعاضد كل جهود الوطنيين من أجل محاسبة من اقترفها حتى يتم وضع حدّ لهذه الوضعية التي يحاول الكثيرون اليوم مواصلتها أو اقترافها بكل السبل.

التعليق

الرئاسة والولاية والامارة والمسؤولية أمانة وتكليف وليست مفخرة وتشريف فعندما يكرر رئيس الدولة في العديد من المناسبات انه يتخذ من سيدنا عمر بن الخطاب قدوة فهذا يعني أن ينتهج نهجه ويسير على طريقه

فهل اقتدى الرئيس بسيدنا عمر حين قال :»لو تعثرت بغلة في العراق لخشيت أن يحاسبني الله ويقول لِمَ لَمْ تصلح لها الطريق يا عمر؟» لا لم يقتدي لان أكبر مسؤول فالدولة والماسك بجميع القوى فالبلاد لم يعبد اي طريق فإن كان قد عاين بعض الطرقات المتاخمة للعاصمة وجه البلاد ورأى حالها ورداءتها فمابالك ببقية طرقات البلاد كلها والتي تحصد يوميا مئات الأرواح من جراء سوء وضعها وكأن مر بها زلزال

وان قلنا ربما اقتدى به في معاينة احواله الرعية بنفسه وتفقدها مثل ما فعل سيدنا عمر عندما خرج في جوف الليل في ليلة كانت «فَر»(برد) بمفرده يتفقد أحوال رعيته فحمل كيس الدقيق على ظهره وطبخ للمرأة وأولادها واطعمهم بيده حتى شبعوا وناموا ونستذكر قوله عندما حدث عباس وهو يحمل كيس الدقيق على ظهره :»اعلم يا عباس أن حمل جبال الحديد وثقلها خير من حمل الظلامة كبرت او صغرت ولا سيما هذه العجوز تعلل أولادها بالحصى يا له من ذنب عظيم عند الله «

فالاقتداء بالصحابة الكرام ليس كلاما فقط من باب التشريف بل يجب أن يكون فعلا وحقيقة وخروج الرئيس في زيارات متكررة لضواحي العاصمة مدججا بالحراسة وسط تغطية اعلامية مكثفة ليرصد حسب ما ذكر مشاغل الناس ويستمع إلى مطالبهم بعيد كل البعد عن أفعال سيدنا عمر

فسيدنا عمر رصد حال الرعية بمفرده واخذ القرار ونفذه بالوقت ووجد حلا جذريا للمشكلة اما قيس سعيد فلم يفسح المجال إلى أي أحد حتى يبث شكواه ويفصح عن مشاكله ولم يجد الحل ويفعله بل إنه كالعادة استنكار واستهجان وكان الشعب البسيط المكلوم هو سبب الداء واس البلاء مطمئنا اياه بوعود زائفة فقبل ان يتم إزالة الانتصاب العشوائي وقطع أرزاق الناس يجب يجب وضع البدائل الفعلية وتوفير مواطن شغل بديلة تكفل لهم العيش بكرامة لكن ما قامت به الدائر البلدية الا تعميق للازمة عبر الترفيع في عدد العاطلين عن العمل عبر احالتهم قصرا على البطالة فالتدهور الاقتصادي المهول الذي تشهده البلاد ناهيك عن الارتفاع الجنوني التي تشهده السلع وفقدان أغلبها وشح موارد الرزق جعلت الكثيرين يبحثون عن حلول بمفردهم تجنبهم الجوع والمهانة لكن سياسة الدولة ارتأت ان الإصلاح ومحاربة الفساد يبدأ بمحاصرة البسطاء والتضييق عليهم

فليست هذه الزيارات ولا هذه الحلول التي ارتآها الرئيس هي من ستصلح حال البلاد واقتصادها المتهاوي فاغلب الشعب احواله الإجتماعية أصبحت دون خط الفقر فيحاول جاهدا البقاء على قيد الحياة وسط مستنقع الفقر فالبائع البسيط ليس بمقدوره لا ماديا ولا قانونيا (الحصول على تراخيص) ليفتتح محلا مجهزا ولا المشتري أيضا بإمكانه ان يقتني بضاعة باهضة الثمن فكلهم فالضنك سواسية فكيف تصادر مصدر عيشهم وتطلب منهم ان ينتظروا الحلول في إطار القانون الذي لم يكفل حقهم فالحياة الكريمة

فما هكذا تدار الازمات وتحل المشاكل

فرئيس الدولة الذي يريد القضاء على الفقر ومكافحة الفساد أسوة بسدنا عمر لم يرى حلا إلا فاطظهاد البسطاء ومحاصراتهم في لقمة عيشهم وكأنه يدفع بهم دفعا نحو ركوب قوارب الموت أو ان يتجهوا إلى السرقة ليعيلوا عوائلهم اما بارونات الفساد والمحتكرين لاموال الدولة واقتصادها فهم فوق القانون بل ان القانون يحميهم

ختاما نقول ان البلاد في هذا الوضع أحوج ما يكون إلى من يتبع طريق رسولنا الكريم صل الله عليه وسلم وصحبه قولا وفعلا ويكون زورق النجاة الذي يوصلها إلى بر الأمان وهذا ما قدمه لكم حزب التحرير عبر دستوره الذي فصل فيه وأصل كل ما يهم البلاد وأهلها عبر نظام متكامل يضمن الكرامة والعزة و المأكل والملبس خاصة بعد ما بان خوار النظام العلماني وزيفه ووقوفه عاجزا امام إيجاد الحلول لواقع ماض في التأزم يوما بعد يوم

أزمة المياه في تونس :

أ.خولة العامري

تهدد الناس في حياتهم و نريد حلا جذريا في الماء مادة الحياة و عصبها و به تستمر . و هو اهون موجود و أعز مفقود و إذا أردت أن تهدد الناس في حياتهم و معيشتهم فإن اشر ما يمكن ان تقوم به هو ان تحول بينهم و بين الماء و إذا أردت أن تعبهم الحياة و طيب العيش فسهل عليهم سبل الوصول إلى الماء و ذللها لهم قدر الإمكان .

و لكن للأسف دولنا و حكوماتنا سلكت المنهج الخطأ و ضلت طريق التيسير و التذليل و نهجت أصعب و الطرق و اكثرها تشعبا و تظليلا .

ففي تونس اعلنت السلطات الحكومية ازمة مياه بسبب قلة الأمطار و بالتالي اعلنت عدة اجراءات لتجاوز الازمة من اهمها اعتماد نظام الحصص و يتمثل في المراوحة في استعمال الماء بين المناطق و ذلك بإعلام مسبق أو بدون اعلام و لك ان تتخيل وضع السكان في فترات قطع الماء و خاصة مع ارتفاع الحرارة . كما قيدت الدولة استعمال الماء في مجالات دون أخرى و خاصة المجالات التي تحتاج كميات كبيرة من الماء " الصالح للشراب " مثل الزراعات السقوية ، و لكن هذا الاجراء سيأثر بصفة مباشرة في مدى توفر الخضر و الغلال مما سينعكس بالسلب على الأسعار المرتفعة أساسا. و قد أشار إلى ذلك مقرر الأمم المتحدة الخاص " بيدرو أروجو " أثناء زيارة له الى تونس بقوله أن على الحكومة التونسية وضع حد للاستغلال المفرط المياه الجوفية و إغلاق الآبار غير القانونية و جعل استخدام عدادات المياه إلزاميا للتحكم في استهلاك المياه . و قد نشر هذا القول على موقع الحرة بتاريخ 1 افريل 2023 . و لكن اذا اعتبرنا أن للدولة إرادة حقيقية في معالجة الازمة و تمكين الناس من الماء مع المحافظة عليه من الأهدار فإنه تعترضنا العديد من المفارقات منها وجود اهالي في تونس يعيشون مقربة من اكبر السدود في البلاد و هو سد بربرة الموجه أساسا الى الاستهلاك المنزلي و لا يتمتعون بمياهه و غير موصولين بقنوات المياه الصالحة للشراب و هم بالتحديد سكان منطقة الرويعي التي تبعد ثلاث كيلومترات عن سد بربرة بينما يتمتع بمياهه مناطق عديدة و تصل قنواته الى الجنوب التونسي في حين يضطر اهالي منطقة الرويعي الى جلب الماء من واد صابون الذي يبعد أربع كيلومترات عنهم و لا يخضع لمراقبة من طرف مصالح الصحة العمومية . فأليس من الظلم العيش بالقرب من اكبر السدود التونسية من حيث طاقة الاستيعاب و تخزين المياه من دون الانتفاع به ليتمتع بقية المناطق بمائه بينما يموتون عطشا .

و ما هذا ألا عينة من معضلة تتقاسمها عديد المناطق بالشمال الغربي . المفارقة الثانية في توزيع المياه هو اننا لا نسمع ابدا بانقطاع المياه عن المنشئات السياحية في كامل البلاد التونسية مهما كان حجم الازمة بينما ان هذه المنشئات تستنزف كميات هائلة من المياه بسبب الحمامات و المسابح بمختلف انواعها و التي تثقل كاهل الدولة و الأهالي .

إن ازمة المياه في تونس لم تكن يوما ازمة قلة أو خصاصة و أنما هي ازمة سياسة و إرادة . فالبلاد التونسية اليوم تفتقر الى السيادة حتى تدير شؤونها بنفسها و تهتم بشعبها كما يجب لأنها مكبلة في حبال التبعية و امرها ليس بيدها و مياهها ليست رهن إشارتها و بالتالي فإن إرادة الحكومات في معالجة ازمة المياه من جذورها تكاد تكون غائبة تماما . إذا فالحل الجذري لعلاج هذه الازمة هي استعادة السياد و السلطان على ثرواتنا التي حبانا الله بها و هذه السيادة لا تكون ألا بالعودة الى المنهج القويم الذي تركه لنا سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم الذي قال : الناس شركاء في ثلاث الماء و الكلأ و النار . و بين لنا انه من حق الجميع التمتع بهذه الثروة و الهبة الربانية

---------يتبع

+ فشل المشروع الحضاري الغربي

محمود إياس (مجلة الوعي)

إن الفساد من الأمراض التي أرهقت الأمم والشعوب، وهو السبب الرئيس في هلاك الأمم ،وهو يشمل الفساد العقائدي، والفساد الاقتصادي، والفساد التعليمي، والفساد الإعلامي، والفساد الأخلاقي، والفساد الأمني، وكلمة الفساد لها معانٍ كثيرة في القرآن الكريم منها المعصية، والهلاك، والخراب، والمنكر، والتدمير،ولومن مضارّ الفساد والمفسدين أنه يؤدي إلى هدم المجتمعات ويؤدي إلى هدم الأمم أيضًا.

ومن الفساد المنتشر في العالم الآن ويؤذن بهلاك الأمم ما يأتي:

الظلم، فقد وردت آيات كثيرة في القرآن الكريم تذكر الظلم سببًا من أسباب هلاك الأمم، ومنها قوله تعالى: (وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا) [الكهف :59] وقوله تعالى: (وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً) [الأنبياء: 11] وغير ذلك من الآيات التي تذكر الظلم سببًا لهلاك من هلك من الأمم السابقة.

وإضافة إلى الظلم الإجرام وكثرة الذنوب. وكما نعلم فإن الغرب هو الذي يتزعم العالم منذ مئتي سنة، وقد انتزع تلك الزعامة من الأمة الإسلامية يوم أصبنا بالانحطاط والجمود الفكري وتثاقلنا إلى الأرض وفرطنا في رسالة الله، فعندما تسلم الغرب مقاليد الحكم بدأ الفساد في كل مجالات ونواحي الحياة، هذا ولا يُغرينا ما وصلت إليه أوروبا اليوم من رقي سياسي واجتماعي واقتصادي – ظاهريًا – فهناك ما تخفيه هذه الحضارة من دموية مفرطة وعنصرية مقيتة تحمل توقيع استعلاء الرجل الأبيض، التوقيع الذي ورثه الغرب اليوم عن حضاراته السابقة وهو يُشكّل التوجّه السياسي والشعبوي للأمّة الغربية. والمتابع بوعي لمسيرة الغرب المعاصر يجد أنّها جنين مشوّه لحضارات سبقتها والتي كانت تسعى للتخلّص من أي حضارة مقاربة لها ولا تقبل بما يُسمّى بحوار الحضارات، كما يروج البعض في غفلة عن التاريخ البائس والواقع المتلوّن، حضارة لا تقبل سواها متنفّذًا وصاحب السلطة المطلقة.

إن القارئ المتنبّه للتاريخ يرى انفراد الحضارة الغربية عبر تاريخها الطويل بالإقصائية التي لا ترى الآخر من منظور تشاركي بقدر ما تراه منافسًا لدودًا وعدوًا محتملًا، والتاريخ والواقع الذي نعيشه نراه لا يكذب. فهناك العشرات بل المئات من التقارير والنشرات التي تبين أكاذيب الغرب عن السلام، والحرية، والديمقراطية وغيرها الكثير من الدعوات الزائفة (نذكر جزءًا بسيطًا منها لأنه لا تتسع المقالة ذكر أكاذيب وفساد المجتمع الغربي) فقد اشتعل الشعر شيبًا من دعوى الغرب لحقوق المرأة والمحافظة عليها وما شابه ذلك، والتي ممن يدّعون أنهم أنصارها؛ لإخراجها من مملكتها التي عاشت فيها عزيزة مصونة، طالبوا أول الأمر بتعليمها لتحسن القيام على تربية أبنائها، وقالوا:

الأم مدرسة إذا علمتها أعددت شعبًا طيب الأعراق

فلما تمّ لهم ذلك، أخرجوها من بيتها فلم ينتفع بها الولد ولا الزوج، ولا هي انتفعت بنفسها، وقد بدأت المرأة الغربية التي قلدناها بالمطالبة بالرجوع إلى البيت، وسوف تتلوها المرأة المسلمة تقليدًا لها، وطلبًا للراحة مما تورطت فيه؛ ولكن معركتها القادمة في سبيل العودة إلى البيت لن تكون في سهولة معركتها الأولى للخروج منه، بعد أن فقد الأب والزوج والولدُ الغَيرةَ، ووكلوها لنفسها، وألِفوا أن يأكلوا من ثمرة كدِّها، فمثلا وزير العدل البريطاني (دومينيك راب) يدعو إلى الحفاظ على النساء وإلى إعطائها حريتها وحقوقها، وإلى إعادة ثقتها بنفسها، وأضاف: «خلال الأشهر الاثني عشر التي سبقت مارس 2020، هناك 1.6 مليون امرأة كنّ ضحية أعمال عنف أسري، وتعرضت أكثر من 600 ألف امرأة لاعتداء جنسي، وما يقرب من 900 ألف تعرضن للتحرش». وإذا تحدثنا عن رعاية الحكومات الغربية لسكانهم نجد أن عدد المشردين مريع حسبما عرضته أعداد إحصائيات الحكومة الفدرالية من قبل تقرير المشردين السنوي التابع لوزارة الإسكان والتنمية الحضرية الأمريكية، وُجد نحو 553000 متشرد في الولايات المتحدة كل ليلة. وأيضًا دعوى (السلام) والحفاظ على حقوق الإنسان الكاذبة، فقد اشتعل الرأس شيبًا كذلك من هذه الأكاذيب في كل مكان، في مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى الفضائيات، وفي النشرات، وهم يصفون أنفسهم بأنهم أهل السلام والمحبة. وإذا نظرنا نظرة بسيطة إلى الوراء فسنرى الخسائر التي تكبدها أهل هذه الدعوى الفارغة في الحرب العالمية الأولى، فقد كان العدد الكلي للإصابات والقتلى في صفوف العسكريين والمدنيين فيها أكثر من 37 مليون نسمة، مقسمة إلى 16 مليون حالة وفاة و20 مليون إصابة مما يجعله من أكثر الصراعات دموية بعد الحرب العالمية الثانية في تاريخ البشرية. أما الحرب العالمية الثانية فقد كانت من أكثر الصراعات العسكرية دموية على مر التاريخ، والذي قُدّر إجمالي عدد ضحاياها بأكثر من 60 مليون قتيل مثلوا في ذلك الوقت أكثر من 2.5٪ من إجمالي تعداد السكان العالمي. وهناك غيرها الكثير من فساد الوضع الأمني والاجتماعي والاقتصادي، فأين الحرية التي يدعون لها؟! أين الراحة؟! أين الأمان؟! هذه كلها أوهام يبثونها عبر وسائل الإعلام التابعة لهم؛ ولكن الحقيقة تختلف عن الواقع تمامًا، فالذين هاجروا إلى أوروبا انصدموا من غلاء المعيشة، ومن الفساد المنتشر، ومن كثرة الضرائب وغيرها الكثير، وبعد كل هذا، هل بقي شيء من هذه الحضارة المتهاوية ولم يسقط؟! هل لا زال هنالك من يؤمن بهيمنة هذه الحضارة البائسة على الأرض وهي تنتهك فطرة الإنسان وأخلاقه وعفته وحياءه، وحتى أبسط مقومات حقوقه. وإلى الآن يصدرون العشرات من القرارات التي تسمح بالشذوذ الجنسي وقوانين الحرية المنفلتة وشرب المخدرات (المقنّن) فضلًا عن الدعارة واغتصاب النساء والأطفال المقنّن، لقد أصبحت مظاهر سقوط هذه الحضارة أوضح من أن تحتاج إلى شرح، فقد ظهرت في الساحة الغربية كتب ودراسات كثيرة تحمل عناوين مثيرة ولافتة للنظر، تتحدث عن انهيار الغرب، وسقوط وتلاشي حضارته. بعضها يحمل العنوان نفسه، وبعضها الآخر يتناول هذا الموضوع ضمن فصول خاصة تتناول الانهيار الأخلاقي والقيَمي في المجتمعات الغربية، وفشل مؤسسة الأسرة، وانتشار واتساع دائرة الجريمة بشتى أنواعها، وعجز الأنظمة المعاصرة عن مواجهة موجات العنف والفوضى الداخلية، وانتشار سُعار الانتحار، وفشل الفلسفات الحديثة في معالجة الروح والرؤى والأفكار المُلحة التي تُطرح على عقل الإنسان الغربي.

ومع كل هذا العجز والمرض الذي يعيشه الغرب، يستمر في صراع الحضارات الأخرى ويقوم أيضًا بإنشاء صراعات جديدة مع الدول الأخرى، مثل الصراع بين الغرب وروسيا، والذي هو صراع نفوذ ومصالح مادية وليس حول القيم، وصراع الغرب مع الصين، والذي هو صراع تجاري وليس صراعًا حول القيم. بينما الصراع حول القيم وطريقه العيش بين الغرب والإسلام لا تخطئه العين، لقد أصبح من الواضح أن حضارة الغرب كلها، حضارة أوروبا أو حضارة أمريكا أو غيرها فشلت فشلًا تامًا في بناء حياة نظيفة آمنة للإنسان على الأرض. لقد عمّ الخوف والهلع الناس من لهيب الحروب التي أشعلت داخليًا أو خارجيًا، وظلت مآسي الإنسان تزداد وتزداد، وجميع الوعود التي أطلقها مسؤولو أمريكا أو أوروبا لم يتحقق منها شيء، وأصبح الواقع المزري كأنه يقول: من يستطيع إنقاذ نفسه فلينقذها.

إنَّ الرأسمالية ونموّها المرعب، والديمقراطية وإعلامها العدوّي، لم تحقق للإنسان أمنًا أو راحةً أو معالجة الفقر والمرض، يضاف إلى ذلك كله امتداد الجريمة بمختلف أنواعها في الأرض: السرقة، والقتل، الفواحش، والمخدرات، وامتداد الظلم، وفقدان الأمن، وامتداد العدوان، ونهب الشعوب! لقد ظهر الفساد في الأرض واشتد خطره. والبشرية اليوم تعيش في خطر حقيقي يهدّدها، وتكاد تقف مشلولة أمام ذلك، لم يشلّ قواها إلا أهواؤها، فعميت الأبصار وسدّت الأسماع، وكأنه لم يعد أحد يفكر في الإنقاذ. غرق الجميع. إلا صيحة واحدة تدوّي من معظم أنحاء الأرض: الله أكبر، الله أكبر. لتوقظ ولتنذر.

إن هذا الوضع الذي نعيشه لا يصلح إلا بما صلحَ به أوله، حكمُ بالإسلام في دولةِ خلافة راشدة، تُظلُّها رايةُ العقاب، رايةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، بالطريقة نفسها التي بلّغ الرسول صلى الله عليه وسلم بها رسالة الإسلام، بإيجاد كتلةٍ قائمة على الإسلام وليس غير، ومن ثمّ تفاعلُها مع الأمة وطلبُ نصرةِ أهل القوة فيها، وأن تستمرَّ عليها حتى ينصرَها الله سبحانه وتعالى وتقيمَ حكمَ الإسلام ودولةَ الإسلام. هذا هو صلاح الأمر، وبهذا وحده تنهضُ الأمةُ من سقوطها، وتقومُ من كبوتها، وتعود سيرتَها السابقة، خلافةً راشدةً، تطبقُ الإسلام في الداخل وتحملُه للعالم بالدعوةِ والجهاد، فينصرُها الله العزيز الحكيم (إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ٥١).

أيها المسلمون، يجب عليكم أن تنقذوا البشرية من نظام الرأسمالية الفاسد العفن، فإنكم خير أمة أخرجت للناس، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر، أنتم بصفتكم هذه قادرون على إنقاذ البشرية، أنتم قادرون على إخراج البشرية جمعاء من عبادة الرأسمالية إلى عبادة الله وحده، ومن جور الرأسمالية إلى عدل

على قدم المساوات و العدل الذي نص عليه ديننا الحنيف و من هنا فإن معالجة ازمة المياه تقوم على امرين اساسيين هوما تقوى الافراد و قوة الدولة فعلا مستوى تقوى الافراد فإن القرآن الكريم قد أكد في كثير من الآيات المحكمات على ان وفرة الماء لها علاقة مباشرة بتقوى الناس و مدى تذللهم و طاعتهم لله سبحانه و تعالى الذي قال في كتابه الكريم : و أن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا » الآية 16 من سورة الجن و قال ايضا : و لو ان أهل القرى آمنوا و اتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء و الأرض. » الآية 96 من سورة الأعراف و قال : فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا و يمددكم باموال و بنين و يجعل لكم جنات و يجعل لكم انهارا . » الآيات 10 و 11 و 12 من سورة نوح .

فجميع هذه الآيات الكريمة تدل على ان نزول الغيث النافع و وفرة الماء لا تتاتى ألا اذا اتقى الناس ربهم و اخلصوا له العبودية . ثم يأتي دور الدولة التي ستسهر على رعاية هذه الثروة المائية و حسن إدارتها و توزيعها و تمكين الناس منها و لا يتاتى لأي دولة مهما كان نفوذها و قوتها ان تحقق معنى العدل في توزيع هذه الثروة ألا اذا كانت تحكم بشرع الله الحكيم القدير ليصل الماء الى كل فرد و تقف في وجه كل محتكر و مغتصب و هذه الدولة لن تكون ألا دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة .

انقلاب النيجر والتداعيّات المحتملة على الجزائر

م. وسام الأطرش

مقدمة

لم يقف العبث الأمريكي بأمن المنطقة على ما حصل في ليبيا من اقتتال، ولا على تحريك قوى التمرد في تشاد بمساعدة من حفتر ضد نفوذ فرنسا هناك، ولا على سياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها أمريكا في السودان ليصبح الشعب وقود حرب معلنة بين قوات الجيش وقوات الدعم السريع..لم يقف العبث الأمريكي عند هذا الحد، بل ها هم رجالاتها في النيجر يصلون إلى مرحلة كسر العظام في تكالبهم على السلطة، بين رئيس مخلوع تحاول بعض القوى إعادته إلى سدة الحكم، وبين مجلس عسكري يستمد شرعيته من محاولات توظيف هذا الانقلاب ضد المصالح الفرنسية في البلاد، فيما تمد السلطات الأمريكية جسور التواصل مع الانقلابيين من أنصار الرئيس السابق محمد يوسفو، وتبحث معهم سبل الوصول إلى حلول دبلوماسية، وتوجه جيران النيجر نحو تبني هذا الحل وفق رؤية الإدارة الأمريكية للأزمة. وهكذا تدل كل المؤشرات إلى حد اللحظة ألاّ رجوع عن انقلاب 26/07/2023.

في المقابل، لا تزال السلطات الفرنسية تعد أزماتها في الداخل والخارج، وهي تشاهد المظاهرات الحاشدة ضد قاعدتها العسكرية في العاصمة نيامي، والمنددة بسياساتها الاستعمارية، وتسمع كغيرها من المتابعين أخبار إلغاء اتفاقيات عسكرية معها، حتى وصل بها المطاف إلى تحذير الغرب من قيام خلافة إسلامية في النيجر على خلفية هذا الانقلاب، كما ورد على لسان وزير الجيوش الفرنسي في مقابلة مع صحيفة «فار ماتان» يوم 13/08/2023، عسى أن تحشد فرنسا الصليبية بعض القوى معها في حال التدخل العسكري، ولكن يبدو أنها لم تجد إلى الآن من يُعزّيها في فقدان مستعمراتها على غرار مالي وبوركينا فاسو.

وسط هذه الأجواء من التكالب الاستعماري على بلاد الإسلام، وتزايد المطامع الغربية على المنطقة، وفي سياق الحرب الحضارية المعلنة على الإسلام والمسلمين، يفترض أن يكون للجزائر ذات الثقل الاستراتيجي دور مهم فيما يجري في محيطها الإقليمي، خاصة إذا عدلت بوصلتها على رؤية حضارية متميزة تلغي المشاريع الاستعمارية في المنطقة، وعلى مشروع تحرري نهضوي يستمد أسسه وشرعيته من الإسلام العظيم، فتُشكل على أساسه كل التحالفات والاتفاقيات والمعاهدات.

فما هي تداعيات انقلاب النيجر على الجزائر؟ وهل يستطيع القادة المخلصون في هذا البلد قلب الطاولة على القوى المتربصة بمنطقة شمال أفريقيا والساحل الأفريقي، ليسطروا بذلك تاريخا جديدا لشعوب المنطقة، فتعود الدار إلى أهلها ويطرد كل قوى الاستعمار؟

الجزائر قوّة صاعدة

لا يخفى على كل متابع، أن الجزائر هي دولة ذات شأن وهي قوة إقليمية صاعدة، تحتل مكانة إستراتيجية في المنطقة إذ هي بمثابة المفصل على المستوى الإقليمي، كما أنها تقع في منطقة ربط بين أوروبا وأفريقيا، فضلا عن كونها بوابة عبور للعديد من البلدان الأفريقية، وفوق ذلك كلّه فإن انتماءها العربي والإسلامي يعطيها ثقلاً مهماً يزيد من اهتمام القوى الكبرى بها خشية تفلتها من قبضة النظام العالمي، خاصة إذا أدركت أن إستراتيجية الأمن القومي بشكلها الحالي لا تخدم إلا من رسم الحدود الاستعمارية.

هذه العوامل وغيرها، جعلت من الجزائر محط أنظار كلا المعسكرين الشرقي والغربي، خاصة في فترة ما بعد الأزمة الروسية الأوكرانية، حيث تنظر إليها أوروبا المتداعية إلى الانهيار على أنها البديل الطاقي لروسيا وأنها الضامنة لتصدير الغاز والنفط الأفريقي نحو أوروبا، في حين تزايد الاهتمام الأمريكي بها وبجوارها أكثر من أي وقت مضى، وسارعت تركيا إلى مد جسور التواصل معها وعقد اتفاقيات في مجالات عدة على غرار التعليم والبحث العلمي والصناعة والتجارة والطاقة، في المقابل نجدها تحافظ على علاقات اقتصادية وعسكرية وثيقة بكل من روسيا والصين، حيث تم توقيع إعلان الشراكة العميقة مع روسيا بتاريخ 15/06/2023، ثم توقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية واقتصادية مع الصين بتاريخ 18/07/2023، وذلك إثر زيارة رسمية للرئيس الجزائري لهذين البلدين.

الزّحف الأمريكيّ في منطقة السّاحل وشمال أفريقيا

إن إعادة قراءة الأحداث في المنطقة، ترى أن أمريكا تتقدم بخطى حثيثة وللأسف في مسار محاوطة أطراف الجزائر وتطويقها، وذلك من خلال الانقلابات العسكرية الموالية لها جنوبا، ومن خلال الاتفاقيات العسكرية مع جيرانها شرقا (تونس) وغربا (المغرب)، حيث لم تكتف بعقد اتفاقيات عسكرية لمدة 10 أعوام مع كلا البلدين سنة 2020، بل راحت تسند لكل منهما صفة حليف من خارج حلف شمال الأطلسي، هذا فضلا عن إشراكهما في مناورات الأسد الأفريقي السنوية وبرامج قيادة الولايات المتحدة لإفريقيا - أفريكوم وأهمها رحلات الشراكة الأفريقية، فيما يغازل الناتو موريتانيا على شاطئ الأطلسي، على أمل دغدغة الفضول الروسي والتركي في كسب بعض المصالح في كامل المنطقة، والاستعانة بجهود كل منهما في محاولة ركل اللاعب الأوروبي خارج الميدان الأفريقي، بعد أن رضي الجميع بأن تكون رأس الكفر أمريكا حكم هذه المباراة الدولية واللاعب الرئيسي فيها.

ولم يقف الزحف الأمريكي في المنطقة عند هذا الحد، فبعد أن وضعت قاعدة عسكرية لأفريكوم على تخوم الشمال الأفريقي، وهي قاعدة «مورون» بإسبانيا التي تشرف على عمليات عسكرية في دول إفريقية على غرار الصومال والنيجر وجنوب السودان وبوركينا فاسو، (وهو أمر معلوم لدى المخابرات العسكرية الجزائرية)، سارعت أمريكا إلى سحب بساط السلطة من تحت أقدام الإنجليز في الجارة ليبيا وإلى إثارة الفوضى في السودان، ساعية إلى بسط نفوذها بالكامل في كلا البلدين، فضلا عن تحريكها لقوى التمرد في تشاد ضد نفوذ فرنسا، مستعينة بجهود عميلها حفتر في ليبيا. وهكذا تتغول أمريكا التي تعتبر أكبر مستورد للنفط في العالم وتتوغل في أفريقيا، بعد أن تضاعفت نسبة وارداتها من النفط الأفريقي من 15 إلى 25٪ في العشر سنوات الماضية.

وفيما تمثل النيجر وباقي دول الساحل الإفريقي فناءً خلفياً للجزائر وعمقا استراتيجيا لها، بل في الوقت الذي رمت فيه الجزائر بكل ثقلها الدبلوماسي والإقليمي في القارة الأفريقية، فوطدت علاقاتها بالدول الأفريقية وشطبت ديون 14 دولة منها، وتوّجت هذا المسار بإعلان الجزائر والنيجر ونيجيريا اتفاقها لبدء وضع اللبنات الأولى لتسريع عملية إنجاز أكبر المشاريع الواعدة وهو مشروع مد خط الغاز العابر للصحراء الذي يبلغ طوله 4000 كم من أجل إيصال صادرات الغاز النيجرية نحو أوروبا، في هذا الوقت، تأتي الانقلابات المتتالية جنوبا وكأنها ترسم الخط العازل للجزائر عن محيطها الإقليمي وعن هذا العمق الاستراتيجي الواعد، بل وكأنها ترسم الحد الفاصل والخط القاطع لتدفق الغاز النيجيري عبر أدغال أفريقيا نحو القارة العجوز، بما قد يفوت على الجزائر فرصا كبيرة أمام مسار البحث الأوروبي عن بديل طاقي، فضلا عن إمكانية التخلي عن مشروعي الطريق وخط الألياف البصرية العابرين للصحراء، وعن إنشاء منطقة تجارة حرة في شمال النيجر. وهو ما يستدرج قادتها نحو الالتجاء إلى الحضن الأمريكي في خضم هذا الصراع الدولي المحتدم على أفريقيا، بما قد يقطع الطريق أمام الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول بريكس في آن واحد، بحسب نظرية التفرد الأمريكي بقيادة العالم. فإلى أي مدى ستصمد الجزائر أمام هذه الأجندة الماكرة وهذا التمدد الأمريكي في أفريقيا؟

ثم إذا كانت فرنسا قد انسحبت من قاعدة «ماداما» العسكرية في النيجر منذ سنة 2019، وربما يُفرض عليها لاحقا سحب جنودها من كامل النيجر على غرار ما حصل في مالي، فقد أكد المتحدث باسم البنتاغون باتريك رايدر بتاريخ 14/08/2023 أن واشنطن ليست لديها أيُ نية لسحب قواتها من النيجر مشيرا إلى أنها تراقب الوضع عن كثب في هذا البلد. كما أفادت مصادر عسكرية أن الولايات المتحدة تسعى للاحتفاظ بحضورها العسكري في النيجر والذي يُقدَّرُ بنحو 1300 جندي يتمركزون في قاعدتين تقع الأولى بالقرب من مدينة أغاديس شمالي البلاد والثانية بمحيط العاصمة نيامي، وهذا يؤكد أن أمريكا قد ضمنت الأجواء الآمنة الكفيلة لبقائها وذلك تحت ذريعة مواجهة التغلغل الروسي وإمكانية وصول مجموعة فاغنر إلى النيجر، فضلا عن ذريعة مواجهة الإرهاب الذي تباشر صناعته بنفسها في منطقة الساحل الأفريقي.

فهل ستتعامل الجزائر بجدية مع هذا الحجم من التهديدات الأمريكية في منطقة شمال أفريقيا والساحل؟ أم أنها ستكتفي بنصف انتصار على فرنسا، وتعتبر ذلك إنجازا تاريخيا قد يفتح الأبواب على مصراعيها لاحقا أمام المستعمر الأمريكي ليقتحم كامل المنطقة؟

تزايد الضّغط الأمريكيّ على الجزائر

لقد قاومت الجزائر الموالية للإنجليز مخططات أمريكا في شمال أفريقيا طوال عقود، ورفضت إنشاء قاعدة عسكرية لأفريكوم على أراضيها، ولكن الضغط الأمريكي على المنطقة صار متزايدا في الفترة الأخيرة، وصارت التهديدات أكثر جدية منذ الإعلان عن السياق الاستراتيجي لعقيدة الناتو الجديدة في الساحة الأفريقية، حيث تم دمج منطقة شمال أفريقيا والساحل في صلب العقيدة الاستراتيجية للحلف، كما صدر عن قمة مدريد في 30/07/2022.

ولا يمكن أي متابع لتطورات الشمال الأفريقي ألا يلاحظ ارتفاع نسق زيارات المسؤولين الأمريكيين للجزائر، والتي كان آخرها زيارة مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون المنظمات الدولية ميشيل سيسون في 25/07/2023، أي قبل يوم فقط من وقوع انقلاب النيجر، وكان فحوى الزيارة هو الترتيب للقاء مرتقب بين وزير الخارجية الجزائري ونظيره الأمريكي في واشنطن، وتمهيدا لهذا اللقاء فقد تباحثت المسؤولة الأمريكية مع الوزير أحمد عطاف حول المستجدات الإقليمية والدولية، خاصة تطورات الأزمات في كل من ليبيا ومالي والسودان ومنطقة الساحل الصحراوي. (القدس العربي بتاريخ 26/07/2023). وبغض النظر عما إذا كانت الإدارة الأمريكية تتوقع حصول هذا الانقلاب أم لا، فالواضح أن ملف النيجر كان له حيز في جدول أعمال الإدارة الأمريكية قبل وقوع الانقلاب.

وتعد زيارة هذه المسؤولة الأمريكية، هي الثانية لها في أقل من عام، حيث جاءت الأولى أواخر كانون الثاني/يناير الماضي، وكذا زيارة بريت ماكجورك، منسق شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمجلس الأمن القومي الأمريكي في كانون الأول/ديسمبر الماضي، فضلاً عن الزيارة البارزة التي أجراها وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في 30/03/2023، حيث جاءت هذه الزيارة بعد شهر على اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، وخلالها بحث بلينكن مع الرئيس تبون سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، كما ناقش قضايا أخرى حول الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي وقضايا متعلقة بالنهوض بحقوق الإنسان. كما كانت لقائد أفريكوم الفريق أول مايكل لانجلي زيارة رسمية إلى الجزائر في 08/02/2023 وأكد على إثرها أنه تبادل مع رئيسها عبد المجيد تبون وجهات النظر التي ستشكل «أرضية صلبة للعمل معا».

في هذا المناخ من الضغط السياسي الأمريكي المتزايد في المنطقة، يأتي انقلاب النيجر ليمثل بشكل أو بآخر ورقة ضغط جديدة على الجزائر، لأن أي توتر أمني على حدودها سينعكس بالضرورة عليها، فالانقلاب العسكري وقع في فنائها الخلفي، في وقت كانت تعمل على حماية ظهرها من التهديدات المتزايدة في الجنوب، حيث لم تمض أشهر قليلة على توقيع اتفاق عسكري مع النيجر يقضي بتسيير دوريات عسكرية مشتركة على كامل الشريط الحدودي الفاصل بين البلدين (وطوله 1000كم)، بهدف مجابهة مختلف أشكال التهديدات الأمنية، وعلى رأسها مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

في هذا الظرف، تُفاجأ الجزائر بأن هناك من يلعب بورقة أمنها القومي. فبين إرسال مالي وبوركينا فاسو طائرات حربية إلى نيامي واستدراج المجموعة الاقتصادية لغربي أفريقيا «إيكواس» إلى حرب استنزاف في النيجر، تجد الجزائر نفسها وكأنها صارت مجبرة على مسايرة أحد الطرفين: إما الطرف الأمريكي الذي يحرك هذه الدول الثلاث جنوباً ويحاوط أطراف الجزائر، أو الطرف الأوروبي الذي تمثله «الإيكواس» ويعول على موقف مساند من الجزائر، وهما خياران أحلاهما مرّ، لأن فيهما مسايرة لكافر مستعمر لا يرقب في المسلمين إلا ولا ذمة، مع أن العودة إلى حاضنة الأمة الطبيعية هو الخيار البديل بل الأصيل.

في الأثناء، قالت وزارة الدفاع في النيجر يوم 16/08/2023 إن 17 جنديا قُتلوا وجُرح 20 آخرون في كمين بمنطقة جنوب غرب البلاد على الحدود مع بوركينا فاسو. ومعلوم أن تحريك ورقة الإرهاب في هذا التوقيت السياسي لا يصب إلا في مصلحة بقاء القوات العسكرية الأمريكية.

بل في هذا اليوم نفسه، صدر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى تقرير حول التطورات الأخيرة في النيجر، اعتبر أن الانقلاب سلط الضوء مجدداً على ضرورة مراجعة النهج الأمريكي تجاه منطقة الساحل. وذلك من خلال رفع قيمة المبالغ المالية المخصصة سنويا لبرنامج «شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء»، وهو صندوق تأسس عام 2005 لدعم جهود مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء المنطقة، من بينها منطقة الساحل. وقد ختم هذا التقرير توصياته للإدارة الأمريكية بالقول: «قد يكون شريك غير تقليدي مثل الجزائر مفيداً نظراً لمعارضة البلاد للانقلاب والتدخل العسكري، ناهيك عن مصالحها في منع صعود الجهاديين».

أما عن مشروع خط غاز نيجيريا العابر للصحراء الذي سعت إليه الجزائر، فيبدو أنه أصبح مهددا فعلا، خاصة إذا خضعت نيجيريا إلى أجندة حلف شمال الأطلسي التي تولي اهتماما خاصا بمشروع الأنبوب الغرب إفريقي الذي سينقل الغاز من نيجيريا (أكبر احتياطي للغاز في أفريقيا) إلى المغرب ويمر على 11 دولة أفريقية حسبما أعلن في قمة مدريد 30/07/2022.

مخرجات زيارة وزير الخارجيّة الجزائريّ إلى واشنطن

كما هو مرتب قبيل انقلاب النيجر، زار أحمد عطاف، وزير الخارجية الجزائري أمريكا، في 08/08/2023 لمدة يومين، تلبية لدعوة من نظيره الأمريكي أنتوني بلينكن، وتعد الأولى منذ توليه منصبه في آذار/مارس 2023، وتأتي بعد أيام قليلة من زيارة موسكو لحضور القمة الروسية الأفريقية في 27 تموز/يوليو الماضي، والتي كانت تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي وتكثيف الحوار السياسي بما يحقق تطلعات البلدين في بناء شراكة استراتيجية تنعكس بشكل إيجابي على علاقاتهم الثنائية من جهة وعلى القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك من جهة أخرى. وهي عناوين كفيلة أن تتخذها الإدارة الأمريكية لإرسال قطاع طرق في ثياب مسؤولين رسميين، أو لاستدعاء مسؤولين جزائريين.

وقد بحث وزير الخارجية الجزائري، مع مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى، ملفات تخص الأوضاع في ليبيا ومالي والنيجر، واتفق معهم على تعزيز العلاقات الثنائية. جاء ذلك خلال لقاء بواشنطن جمع عطاف مع مسؤولين رفيعين بمجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، ووزارة الخارجية الأمريكية، بحسب ما ذكر بيان صادر عن الخارجية الجزائرية.

وتطرق عطّاف أثناء محادثاته مع منسق مجلس الأمن القومي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبيت الأبيض بريت ماكغورك إلى تطورات الأزمة في النيجر وسبل تنسيق مساعي البلدين لتعزيز فرص الحل السلمي للأزمة في «هذا البلد الشقيق والجار»، بحسب نص البيان. حيث بدا خلال المؤتمر الصحفي المشترك بين وزير الخارجية الجزائري ونظيره الأمريكي مسايرة جزائرية لفكرة انتهاج الحل السلمي في النيجر، بعيدا عن الدعوات التي أطلقتها «إيكواس» منذ البداية. بل لقد أبلغت الجزائر بتاريخ 04/08/2023 نيجيريا (التي تحتضن إيكواس) برفضها استخدام القوة ضد قادة الانقلاب العسكري في النيجر. حيث جاء ذلك خلال استقبال وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف، باباغانا كينجيبي المبعوث الخاص للرئيس النيجيري، أي قبل زيارته الرسمية إلى واشنطن.

أما عن بقية مخرجات لقاءات الوزير الجزائري بالمسؤولين الأمريكيين، وبحسب الخارجية الجزائرية، فقد «أكدت هذه اللقاءات على قوة الشراكة التي تجمع بين الجزائر والولايات المتحدة، مبرزةً على وجه الخصوص تطلع الطرفين واستعدادهما للعمل على تعزيزها أكثر في سياق الاستحقاقات الثنائية المقبلة». كما اتفق الوزير عطاف ورئيس المجموعة البرلمانية الأمريكية للصداقة مع الجزائر النائب تروي نالس، على عقد ندوة بشأن التعاون الجزائري الأمريكي بمجال الطاقة قريبا.

وذكر بيان آخر للخارجية الجزائرية أن الطرفين اتفقا على خطة عمل تشمل «تنظيم ندوة في واشنطن قريبا حول التعاون الجزائري - الأمريكي في مجال الطاقة ومؤتمر حول الشراكة بين البلدين في مجال الصناعة».

وعلى الصعيد الاقتصادي، دعا الوزير عطاف رجال الأعمال الأمريكيين إلى الاستثمار في الجزائر، معددا مزايا بلاده في هذا الجانب. وقال عطاف، خلال لقاء مع اقتصاديين أمريكيين، بحسب البيان، إن «الاستثمار بالجزائر يعني الاستثمار في مستقبل واعد وفي بلد يوفر كافة شروط النجاح كشريك موثوق ومضمون».

ودعا إلى الاستثمار في تقنيات الزراعة الحديثة وأنظمة الري ومرافق المعالجة الزراعية وكذا في تكنولوجيا المعلومات والرعاية الصحية، مشيرا إلى أن 90 بالمئة من التعاون الاقتصادي بين البلدين يمثله قطاع الطاقة.

وأفاد بأن بلاده أطلقت مشاريع هيكلية كبرى في الفوسفات والحديد والزنك، إلى جانب شبكة ربط تصل إلى 12000 كلم تصل الجزائر بموريتانيا، ومالي، والنيجر وتشاد. وأشار الوزير إلى موقع بلاده الجغرافي كنقطة ربط بين أفريقيا وأوروبا.

وهكذا، تواصل أمريكا استعمال كل الوسائل والأساليب من أجل أن تفرض على قادة الجزائر الارتماء طوعا أو كرها في الحضن الأمريكي، فهي تصنع الإرهاب في منطقة الساحل، وتدير الانقلابات العسكرية وتقوض أمن الجنوب الجزائري، وتشعل فتيل الأزمات في المناطق المجاورة على غرار ليبيا والسودان، بل تحرك ورقة الصحراء الغربية من حين إلى آخر، وتشهر في وجهها تهم انتهاك حقوق الإنسان، فيما يطالب أعضاء في الكونغرس بفرض عقوبات على الجزائر لاستمرارها بتعزيز العلاقات مع روسيا، لا سيما في مجال الدفاع، وتتحدث تقارير إعلامية عن احتمال اتجاه شركتين من أهم الشركات الأمريكية في مجال

النفط، وهما شيفرون وإيكسون موبيل، إلى الجزائر للتنقيب عن النفط... ثم بعد هذا كله تزعم بأنها لا تفرض على شركائها أي خيار، وإنما تترك الشعوب لتقرر مصيرها انتصارا لقيم الديمقراطية... فعن أي ديمقراطية يتحدث هؤلاء المجرمون؟

خاتمة

لقد بات واضحا، أن انقلاب النيجر، ليس بدعا من الانقلابات العسكرية التي تتقن أمريكا فنون توظيفها لصالحها، نظرا لقربها الدائم من قادة جيوش هذه الدول، وهي تحاول من خلاله الآن فرض معادلة سياسية جديدة في أفريقيا، عنوانها التفرد الأمريكي بالقيادة، وقد تتبعها رسائل أخرى من بلدان مجاورة أو يتبعها انقلاب على الانقلاب، ما دام إيصال الجنرالات في هذه الدول الكرتونية إلى الحكم صار أيسر من إيصال الماء والكهرباء لمستحقيهما من الشعوب المضطهدة، التي يتداول الاستعمار على حكمها واغتصاب سلطانها عبر شراء الذمم.

أما بريطانيا التي يعول عليها بعض حكام أفريقيا، فهي في انحسار وتراجع هي الأخرى، وهو ما جرأ عليها فرنسا في تونس، رغم هزائمها في مناطق أخرى، ولذلك فالتحرر من الاستعمار لا يكون بالتخلص من مستعمر واستبدال آخر به، فملة الكفر واحدة، ولكنه يكون بالتخلص من النظام الرأسمالي الجاثم على صدورنا، وإقامة دولة الإسلام دولة الخلافة الراشدة. فهلا وعى المخلصون على طبيعة الدور الجيوسياسي الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في مشروع التحرر من الاستعمار وتركيز المشروع الحضاري الإسلامي؟ وهلا سارع أهل القوة والمنعة إلى حسن استغلال هذه اللحظة التاريخية؟

عندما كان للمسلمين دولة، كانت أمريكا في عهد جورج واشنطن تدفع الجزية لهم في الجزائر بمقتضى اتفاقية 1796، أما اليوم، فقد أصبحت أمريكا تعربد في البلاد الإسلامية، بل صارت بلاد المسلمين ساحة صراع بين المستعمرين، وصار أبناؤهم وقودا لنار هذا الصراع، فيما تذهب ثرواتهم للمستعمر، ويبقون يعانون الفقر والحرمان وتفشي الأمراض، بينما يموت الفارون من جور بلادهم وتدفن أحلامهم في أعماق البحار!

ولذلك، لا خلاص للمسلمين في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الذين يكتوون بنار الصراع الدولي على بلادهم، إلا بتحرك المسلمين في المنطقة لإقامة حكم الإسلام في بلادهم وتوحيدها ومن ثم التحرك نحو بلاد أفريقيا الأخرى لتحريرها بلدا بلدا من ربقة المستعمر. فوجب على المسلمين نصرة العاملين من أبنائهم المخلصين الواعين والساعين لإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

ملف التحرير الشهري:

مجلّة الأحوال الشخصيّة :
اجتهاد شرعيّ أم وضع بشريّ..؟؟

مرّت بنا هذه الأيّام الذكرى (67) لصدور مجلّة الأحوال الشخصيّة في 13 أوت 1956، وهو تاريخ مشحون بالرمزيّات النسويّة المرتبطة بالحدث ناهيك وأنّه اتّخذ عيدا للمرأة وخُطّط له من طرف سلطة العمالة ونخبة العار أن يكون موعدا سنويّا لمزيد (التّمكين للتونسيّات) كحركة رمزيّة لهنّ في عيدهنّ..وإحقاقا للحقّ فإنّ هذه المجلّة الجريمة مافتئت منذ صدورها تُسيل لعاب الأفواه والأقلام حول مدى شرعيّتها بين قادح ومادح، ومازالت - رغم ثبوت مخالفتها الصّريحة للفقه الإسلاميّ - تجد مَن عنده من الوقاحة والصفاقة كي يزعم بأنّها (اجتهاد شرعيّ نابع من روح الإسلام السمحة) وهو موقف النظام البورقيبيّ وجوقته المتفرنسة، وقد عبّر عنه كاتب الدولة للعدل يوم صدور المجلّة بقوله، (أخذنا نصوصها من مناهل الشّريعة الغيّاضة ومختلف مصادرها)..وقد ظلّ هذا الرّأي موقفا رسميّا للنّظام في تونس يُستنسخ ويتردّد صداه عبر السّنين على ألسنة بني علمان أيتام فرنسا والمضبوعين بالثّقافة الغربيّة: فقد عدّوا المجلّة (ظاهرة حضاريّة لافتة تُلخّص رحيقا من الثّقافة التونسيّة)، وارتقوا بها إلى مصافّ المكتسبات الوطنيّة والمقدّسات و(التابوات) التي يحرم مراجعتها أو القدح فيها..وكما استندوا إلى الفصل الأوّل من دستور الاستقلال، فقد تشبّثوا أيضا بتلابيب هذه المجلّة للتّدليل على أصالة البلاد وانتمائها الإسلاميّ ووفائها لجذورها الثقافيّة والحضاريّة، مع أنّ الوقائع اليوميّة ناطقة جهارا بما يناقض الإسلام ويتحدّى مشاعر المسلمين..وما كان لهذه الشّبهة الواهية أن تصمد لولا الصّياغة الخبيثة الماكرة لفصول المجلّة التي ميّعت هويّتها التشريعيّة ولبّست صبغتها القانونيّة وجعلتها بعد سبعة عقود من صدورها عصيّة ظاهريّا عن التّصنيف..فكيف تقبّل علماء تونس هذه المجلّة اللّقيطة، وما هو الموقف الحقيقيّ لمشائخ الزّيتونة منها..؟؟ هل هي فعلا اجتهاد شرعيّ وتقنين للفقه الإسلاميّ - كما يُدّعى ويُروّجُ له رسميّا - أم أنّها استحداث ووضع بشريّ مخالف للإسلام..؟؟ ثمّ هل مازالت - في نسختها البورقيبيّة - وعاء لمشاريع الاستعمار ومعولا لاستهداف الأسرة المسلمة، أم أنّها ضاقت عن مستجدّات الحركة النّسويّة ومفاهيم (الجندر) واتفاقيّة (سيداو) وأضحت في حاجة ماسّة للتنقيح أو الاستبدال..؟؟

1 : المجلّة ومشائخ الزّيتونة

علماء الزّيتونة وأئمّتها براء من وزر مجلّة الأحوال الشّخصيّة

ما أسرع ما امتدت يد بورقيبة إلى هتك ما تبقى من مقومات شخصية أهل تونس المسلمين، والتي نالت منها عوامل الضعف الفكري الذاتية، أو الجهود الخطيرة التي بذلها المستعمر في المس منها وتحطيمها. ما أسرع ما امتدت يد بورقيبة إلى أحكام الأحوال الشخصية، التي لم تتجرأ حملة التقنين، وفرية الإصلاح، والتي توّجت بما سمي يومها ب«عهد الأمان» سنة 1857 ثم دستور 1861 من أن تمد يدها إليها، بل آثرت الإبقاء على مسألة الأحوال الشخصية خارج مجال «الإصلاح». ولا تجرأت سلطات الحماية الفرنسية، بالرغم من أن تغيير الواقع القانوني كان من أولوياتها، حيث تمّ إلزام الباي، بموجب اتفاقية المرسى، بالقيام بالإصلاحات الإدارية والقضائية والمالية التي تراها الحكومة الفرنسية ضرورية، وهو ما نصت عليه اتفاقية العار تلك في فصلها الأول الذي يقول: « لمّا كان الباي أن يسهّل للحكومة الفرنساوية إتمام حمايتها، تكفّل بإجراء الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إجرائها،» فأبقت قوانين الأحوال الشخصية خارج مجال بحث «القوانين التونسية في المادة المدنية والتجارية والجزائية». فما أسرع وما أجرأ بورقيبة على أحكام الله، يعمل فيها طعنا وتحطيما، فكان أول عمل يقوم به إثر إعلان ما سمي بالاستقلال، إصداره لمجلة الأحوال الشخصية، ولم يمر على بسط هيمنته على الباي أكثر من أربعة أشهر وبضعة أيام، وكان ذلك وهو رئيس للوزراء، وقبل أن يستبدل النظام القائم بالنظام الجمهوري، الذي أعلن في 25 من جويلية 1957، أو إصداره لدستور 01 جوان 1959. مسابقا الزمن بإصداره تلك المجلة، حتى لا تذهب سكرة الطرب بالاستقلال، وخروج «بو برطلة» كما يعبّر العامة، ووعي الناس على حقيقة ما يُمكر بهم.

ظروف الإصدار

والمتابع لظروف إصدار مجلة الأحوال الشخصية في تونس لا يجد كبير عنت في إدراجها ضمن السعي لجعل العلاقات التي تنتظم حياة أهل تونس تقوم على غير الأسس الشرعية وأنها محطة من محطات المكر بهم، منذ أن استطاع الغرب الكافر التدخل في شؤونهم تبعا لوقوع حكام البلاد تحت تأثير سطوة القناصل الغربيين وأصحاب الأموال وتجارهم، خاصة بعد فرض عهد الأمان ودستور 1861. وذلك حين شرع أحمد المستيري الذي كلفه رئيس الحكومة الحبيب بورقيبة بوزارة العدل، في إعداد مشروع لمجلة الأحوال الشخصية مباشرة إثر تكوين أول حكومة في أفريل 1956، ليقع إصدارها يوم 03 أوت 1956، فلم تكن هذه المجلة حدثا تشريعيا بالمعنى الفقهي للأحكام الشرعية، ولم يطرح موضوعها على أهل الذكر لصياغة نصها، وتقديم الأسباب الموجبة لأبوابها وفصولها، فلم تؤصل التأصيل الشرعي بناء على الأدلة التفصيلية. إلاّ أنّ ما يهمنا هنا هو أن بورقيبة العلماني كلف علمانيا مثله، هو أحمد المستيري وزيره للعدل، فجاء في ديباجة المجلة ما يلي: «لقد وقع التفكير في تأليف مجلة الأحوال الشخصية منذ زمن طويل، [أي زمن تتحدث عنه ديباجة مجلة بورقيبة وأحمد المستيري؟ أليس هو زمن الهيمنة الاستعمارية ومحاولة إقصاء التشريع الإسلامي وأصوله في التشريع للمسلمين؟] وتضيف الديباجة «لكن لم تخرج المسألة من حيز التفكير إلى حيز العمل إلا في سنة 1948 على يد صاحب الفضيلة العلامة الشيخ سيدي محمد العزيز جعيط». وهنا وجب إدراج موقف الشيخ جعيط من مادة هذه المجلة، الذي يقول فيه متبرئا من شبهة أن يقال أنه يؤيد ما ورد بها: «إنّي أطمئن هؤلاء المتمسكين بدينهم العاضين عليه بالنواجذ أنّي قمت بالواجب ووجهت لوزارة العدل مكتوبا في 13 محرم وفي 20 أوت 1956-1376 بيّنت فيه ما يلزم من تحويره وتغييره أو حذفه من الفصول التي لا تتماشى مع الحكم الشرعي في نظري -وفيما أعلم- إذا بقيت على حالها وبيّنت كيفية التدارك، وهي الفصول -19-18-14 88-35-30-21». ومما يبعد الشبهة عن علماء الأمة وقادة الفكر من أهل الزيتونة الإقرار بما ورد في المذكرة الصادرة عن وزارة العدل في 3 أوت 1956 بمناسبة إصدار مجلة من أنه «لا عجب إن توصلنا إلى تدوين مجلة من هذا النوع ترضي الجميع وتنال استحسان العلماء وتلائم في آن واحد العصر والتفكير العام.»

ما أسرع ما امتدت يد بورقيبة إلى هتك ما تبقى من مقومات شخصية أهل تونس المسلمين، والتي نالت منها عوامل الضعف الفكري الذاتية، أو الجهود الخطيرة التي بذلها المستعمر في المس منها وتحطيمها. ما أسرع ما امتدت يد بورقيبة إلى أحكام الأحوال الشخصية، التي لم تتجرأ حملة التقنين، وفرية الإصلاح، والتي توّجت بما سمي يومها ب«عهد الأمان» سنة 1857 ثم دستور 1861 من أن تمد يدها إليها، بل آثرت الإبقاء على مسألة الأحوال الشخصية خارج مجال «الإصلاح».

فتاوى العلماء

ولعل في نشر نص فتوى أعضاء المحكمتين الشرعيتين المالكية والحنفية، غناء عن مزيد التدليل عن أنّ هذه المجلة لا أصل لها في الشرع الحكيم وإن وافقت بعض بنودها شيئا من أحكام رب العالمين، لأنها لم تؤخذ على أنها حكم شرعي وإنما لموافقتها العصر والتفكير العام، ومما جاء في نصها: «إنّ فيما نشرت هذه المجلة فصولا منكرة شرعا لا تتفق مع الكتاب والسنة والإجماع منها: منع تعدد الزوجات، وترتيب غرامة مالية على من يعدّد..ومنها عدم الاعتداد بالطلاق الواقع من الزوج إلا إذا كان على يد الحاكم وهو مصادم للآيات الكثيرة الصريحة والأحاديث الصحيحة في أنّ الطلاق لا يتوقف مضيه على حكم الحاكم. ومنها ما اقتضته من تأبيد تحريم المطلقة ثلاثا على مطلّقها مع أن الحرمة مغياة بما صرح به القرآن..ومنها ما اقتضته تزوج المسلمة بغير المسلم حيث لم تذكر في موانع الزواج تزوج المسلمة بغير المسلم..ومنها ما اقتضته من التوارث مع اختلاف الدين حيث اقتصرت في موانع الإرث على القتل مع أن الإجماع والحديث على خلاف ذلك. والسلام، وحرر في 5 صفر الخير وفي 11 سبتمبر سنة 1956-1376 محمد عباس شيخ الإسلام الحنفي - محمد البشير النيفر - إبراهيم النيفر - محمد الهادي ابن القاضي - علي بن مراد - أحمد بن ميلاد عبد الوهاب الكرارطي - عبد العزيز بن جعفر- أحمد المهدي النيفر - محمد المنستيري - علي بالخوجة -

الطيّب سيّالة - محمّد الحطّاب بو شناق..وكذلك ما ورد في فتوى الشيخ الحنفي محمد الشاذلي ابن القاضي التي أوردته جريدة الاستقلال (عدد49 بتاريخ 21 صفر 1376هـ/1956م) قوله: «وممّا سنبيّنه يتضح مخالفة بعض فصول المجلة للتشريع الإسلامي، فالفصل

31 وما بعده يقتضي أنّ الطلاق يتوقف نفاذه على حكم الحاكم به ولا يحكم به إلاّ بعد أن يبذل وسعه في البحث عن أسباب الإصلاح بينهما وذلك مخالف للتشريع الإسلامي من وجوه...». كما بيّن رحمه الله مخالفة المجلة للتشريع الإسلامي في مسألة: المطلقة ثلاثا، وتعدّد الزوجات، والزواج مع اختلاف الدين، وفي صحة العقد، والعدّة، والإرث مع اختلاف الدين. ولعل في القول بأنّ الشيخ الفاضل بن عاشور زكّى مجلة الأحوال الشخصية نظرا على المؤرخين والباحثين مهمة تجلية هذه المسألة.

وخلاصة القول أن مجلة الأحوال الشخصية التي أريد لها أن تكون معول هدم إضافيّا في شخصية المسلم في تونس، لا جذور حقيقية لها بين أهلها وأنها منبتّة لا يقول بها إلا موتور، لا يفقه حقيقة ما يقول، وأنّ قلعها من بيننا لا يتطلّب أكثر من إبراز مخالفتها للأحكام الشرعية، وأنها حرب على الله ورسوله، حتى يلفظها الجميع. أما القول بأن استقامة أوضاع المجتمع التونسي رهين إلغاء مجلة الأحوال الشخصية، وأن الرجوع إلى تعدد الزوجات، والطلاق الشفاهي، وإلغاء التبني، فهو قصور في التفكير. فالمجتمعات لا تقوم على الأحوال الشخصية وحدها وإنما صلاحها بصلاح جميع مفاهيمها عن الحياة، فكرية كانت أم ثقافية،أم سياسية، أم اقتصادية..

2 : المجلّة بين الاجتهاد والوضع
ما الاجتهاد..؟؟

عُرّف الاجتهاد بأنّه (بذل الوسع في استنباط الأحكام الشرعيّة من أدلّتها التفصيليّة) أي استفراغ أقصى الجهد في بحث المسائل والتوصّل إلى حكم الله فيها من الكتاب والسنّة وما أرشدا إليه من إجماع وقياس..والاجتهاد لا يكون في النصوص المحكمة القطعيّة - فلا اجتهاد مع نصّ - بل يكون في المتشابه والظنيّ الدّلالة الذي يحتمل أكثر من وجه، كما يكون في المسائل الطّارئة المستحدثة التي لا حكم مستنبطا فيها..والعمليّة الاجتهاديّة الصّحيحة تستوجب السّير في خطوات معيّنة، أولاها: تحقيق المناط أي التعمّق في معرفة الواقع والتفقّه فيه بشكل يجلو عنه كلّ غموض أو التباس..ثانيتها: البحث في النّصوص المتعلّقة بالمسألة المبحوثة عمّا ينطبق على مناط البحث..ثالثتها: استنباط حكم الله في المسألة من تلك النّصوص بناء على قوّة الدّليل..رابعتها: تنزيل الحكم على المناط لعلاج المشكلة..هذه العمليّة الاجتهاديّة في تمشّيها ومرحليّتها، تقتضي - على سبيل الوجوب (من باب ما لا يتمّ الواجب إلاّ به فهو واجب) - إتقان لغة النّصوص الشرعيّة - العربيّة - بشكل جيّد بما يمكّن من فهمها بدقّة، ثمّ الإلمام بنصوص القرآن والسنّة والفقه بالمسائل الشرعيّة المتعلّقة بهما (علوم القرآن وعلوم الحديث)، هذا مع الاستناد إلى قواعد كليّة تبيّن كيفيّة الاستدلال والفهم..بهذا المعنى لا يتيسّر الاجتهاد ولا يستقيم إلاّ لمن تحقّقت فيه الأهليّة الشرعيّة، أي من استكمل الثّقافة والخبرات اللاّزمة لاستنباط الأحكام من النّصوص الشرعيّة والتّرجيح بين الأدلّة والأقوال..وعلى ضوء هذا التعريف لا يُسمّى أخذ الحكم دون رويّة وإنعام نظر استنباطا، ولا يُسمّى الاحتيال على النصوص ولَيّ أعناقها وتحميلها ما لا تحتمل واستنطاقها بما لم تنطق اجتهادا، كما لا يُعدّ بذل الوسع من طرف غير المؤهّلين أو بذل الوسع في غير الأدلّة التفصيليّة اجتهادا، بل لا يُعدّ انتقاء الأحكام الشرعيّة وتخيُّرها من مختلف المذاهب في المسألة الواحدة اجتهادا، لأنّه مجرّد تلفيق قائم على المصلحة والهوى والأحكام المسبقة وليس ترجيحا بين الأقوال بناء على قوّة الدليل..

الاجتهاد (العلمانيّ)

لقد حرص الكافر المستعمر على جعل مفاهيم الحضارة الغربيّة والعقيدة الرأسماليّة تتسلّل في جبّة المصطلحات الشرعيّة حتّى تتركّز في أذهان المسلمين وتجد لنفسها سوقا رائجة بينهم تارة باسم التجديد والحداثة والعولمة والانفتاح، وطورا باسم التيسير والوسطيّة والمقاصد والاجتهاد وجلب المصالح ودرء المفاسد..

في هذا الإطار شهد مصطلح (اجتهاد) كمّا هائلا من التلبيس والتمييع والضبابيّة أضحى معها مُرادفا للانزياح عن مقصود الشّريعة وتبرير الأخذ بالثقافة الغربيّة، أي مجرّد قناة وحمار قصير ورداء شفّاف من وهم الشّرع يستر عورة الغزو الحضاريّ الاستعماريّ ويُبيّضه ويُشرعنه، ودونك ما حصل في الدولة العثمانيّة منتصف القرن (19م): فقد وقع إدخال القوانين والدساتير الغربيّة تحت مُسمّى الاجتهاد بعد إفراغه من محتواه في شبه عمليّة بلطجة فكريّة مثّل فيها المفهوم الغربيّ المراد الأخذ به حجر الزّاوية وبيت القصيد: إذ يُبحث له عن رأي مماثل أو قريب عند أي مجتهد أو فقيه منسيّ بصرف النظر عن مذهبه ودون ترجيح للأدلّة، وإذا تعذّر عليهم ذلك بحثوا عمّا يمكن أن يكون شبه دليل لإبطال دليل قطعيّ، فإذا استعصى عليهم ذلك لووا ذراع النصّ الشرعيّ وابتكروا له تخريجة تحيله على التقاعد الإجباريّ المبكّر، في حركة بهلوانيّة تصبح فيها قولة (لمصلح أو مفكّر إسلاميّ) أو حتّى فيلسوف غربيّ ناسخة لنصّ قرآنيّ محكم أو حديث متواتر..كما تندكّ الحدود بين المذاهب - حتّى في جزئيّات المسألة الواحدة - فحيثما وُجد الرّأي المشابه أو القريب من المفهوم الغربيّ المقصود اِعتُمِد بصرف النّظر عن المذهب الذي ينتمي إليه صاحبه..وقد عُدّ هذا التّشويه والمسخ للشّرع (اجتهادا وقراءة متبصّرة أو حداثيّة تقدّميّة، وإصلاحا ومسايرة لسنّة التطور)..

وإن دعوت بعض الأحكام الشرعيّة أو الموافقة للإسلام أو غير المخالفة له - فذلك لا يشفع لها، لأنّ ما يوافق الإسلام أو لا يخالفه ليس إسلاما، والشرعيّة متعلّقة بالمجلّة برمّتها لا ببعض الأحكام فيها..هذه الخلفيّة تنفي عنها ابتداء شبهة الاجتهاد بمواصفاته وشروطه المُبيّنة آنفا وذلك من عدّة أوجه

المجلّة والاجتهاد

في هذا السياق بالذّات - سياق توظيف الاجتهاد والإيهام بالاجتهاد وعلمنة الاجتهاد - تندرج مجلّة الأحوال الشخصيّة: فقد تعمّد واضعها المقبور بورقيبة تحميلها مشروعه التغريبيّ بالتنصيص على قوانين وضعيّة مناقضة للقطعيّ من أحكام الشرع، وهي - وإن دعوت بعض الأحكام الشرعيّة أو الموافقة للإسلام أو غير المخالفة له - فذلك لا يشفع لها، لأنّ ما يوافق الإسلام أو لا يخالفه ليس إسلاما، والشرعيّة متعلّقة بالمجلّة برمّتها لا ببعض الأحكام فيها..هذه الخلفيّة تنفي عنها ابتداء شبهة الاجتهاد بمواصفاته وشروطه المُبيّنة آنفا وذلك من عدّة أوجه..أوّلا: أنّ واضعيها لم تتحقّق فيهم أهليّة الاجتهاد الشرعيّ، فهم كما وصفهم كاتب الدّولة للعدل حينها (بعض الحكّام ممّن لهم قدرة راسخة في الحقوق وفقه القضاء) أي مجرّد لجنة من القضاة من ذوي الخلفيّة الثقافيّة القانونيّة الغربيّة وغير مؤهّلين للتعامل الفقهي مع النصوص الشرعيّة..ثانيا: أنّ المجلّة مخالفة لمحكم النصوص وللمعلوم من الدّين بالضرورة في مواضع كثيرة وهذا كسر خطير للقاعدة الفقهيّة (لا اجتهاد مع نصّ) التي تقضي بنقض كلّ اجتهاد خالف القرآن أو السنّة أو القياس الجليّ..ثالثا: أنّ المجلّة لا يمكن تصنيفها تحت أيّ نوع من أنواع الاجتهاد الثلاث، فلا هي من قبيل الاجتهاد المطلق ولا هي من قبيل اجتهاد المسألة باتفاق، ولا هي أيضا من قبيل اجتهاد المذهب لأنّها لم تلتزم بمذهب فقهيّ معيّن باعتراف كاتب الدولة للعدل (..بدون التقيّد بمذهب دون آخر وبرأي طائفة من الفقهاء دون أخرى..): فقد اعتمدت المجلّة منهج التلفيق أي أخذ أحكام المسألة الواحدة أو جزء منها من مذاهب مختلفة متنافرة أو منقرضة (المذاهب السنيّة الأربعة - الإماميّة - الجعفريّة - المذهب الظاهريّ..) ودونك الفصل الثالث المتعلّق بالزواج (لا ينعقد الزواج إلاّ برضا الزوجة، ويُشترط لصحّته إشهاد شاهدين من أهل الثّقة وتسمية مهر للزوجة): الفقرة الأولى أُخذت من الفقه الحنفيّ الذي يجعل أمر البالغة بيدها..الفقرة الثّانية جزؤها الأوّل المتعلّق بالشّاهدين من الفقه الشافعيّ والحنبليّ، وجزؤها الثّانيّ من الفقه المالكيّ الذي يشترط العدالة في الشّاهد، أمّا جزؤها الثّالث فهو وضعيّ من غير الفقه الإسلاميّ لأنّ جميع المذاهب لا تعدّ تسمية المهر حال العقد شرط صحّة..

3 : المجلّة والشّرع الإسلاميّ
مخالفة صريحة

لقد طفح كيل هذه المجلّة الجريمة بما يناقض المحكم والقطعيّ من القرآن والسنّة وما أرشدا إليه، ويخالف المعلوم من الدّين بالضرورة في مسائل (الزواج - موانعه - واجبات الزوجين - الطلاق - العدّة - الوصيّة - التبنّي - النفقة - النسب - غير المسلمين..) وقد عدّد الشيخ ياسين بن علي في كتابه (نقض مجلّة الأحوال الشخصيّة) أكثر من خمسين مخالفة في القطعيّات دون الظنيّات، وحسبنا فيما يلي أن نسوق بعض النماذج المعبّرة: فالفصول (08 - 14 - 15) تجيز التبنّي وتعطي المُتبنّى نفس حقوق وواجبات الابن الشرعيّ..الفصل (18) منع تعدّد الزوجات تحت طائلة السجن لمدّة عام كامل..الفصل (14) أسقط اختلاف الدّين من موانع الزّواج..الفصل (30) جرّد الرجل من حقّ الطلاق وأسنده للمحكمة..الفصول (04 - 31 - 36 - 53) أبطلت الزّواج غير الموثّق لدى الجهات الرسميّة وعدّته جريمة..الفصل (23) أسقط عن الزوج الطّاعة وجرّده من القوامة..الفصل (06) اشترط موافقة الأمّ في زواج القاصر..الفصول (04 - 31 - 37) أجازت عقود الزواج المخالفة للشرع المبرمة خارج البلاد..الفصل (31) فرض على الرجل النفقة على مطلّقته مدى الحياة..هذه النماذج المقزّزة - وغيرها كثير يضيق الحيّز الصحفي عن تعدادها وحصرها - تثبت بما لا يدع مجالا للشكّ مناقضة المجلّة - صياغة

وتفسيرا وغاية ومنهجا وأحكاما ـ للشرع الإسلاميّ..وحتّى لا يكون كلامنا محمولا على الإغراق في نظريّة المؤامرة، فسندعمه بوقائع حيّة من ثمار هذه المجلّة النّكدة النّاطقة جهارا بمناقضة المعلوم من الدّين بالضّرورة..

عيّنات مقزّزة

فعلى سبيل المثال، شهدت أروقة المحاكم التونسيّة مؤخّرا (قنبلتين قضائيّتين) وفضيحتين أخلاقيّتين من العيار الثّقيل: حيث أصدر قاضيا تحقيق قرارين في ختم البحث، الأوّل سنة 2014 بابتدائيّة تونس2 ويقضي بحفظ جميع التّهم في حقّ خال (تزوّج) من ابنة أخته وعاشرها جنسيّا بمقتضى عقد (قانونيّ)..والثّاني سنة 2017 بابتدائيّة جندوبة ويقضي بتوجيه تهمة الزّواج على خلاف الصّيغ القانونيّة لأب وابنته القاصر تعاشرا معاشرة الأزواج إلى أن وقع الحمل والإنجاب..وقد اكتفى القاضيان في كلتا القضيّتين بالتّنصيص على بطلان الزّواج دون تجريم الزّوجين وذلك بزعم (غياب الرّكن الشّرعي للجريمة)، رغم أنّ المخالفة الشّرعية فيهما واضحة بيّنة معدودة من المعلوم من الدّين بالضّرورة ومن الثّوابت التي انعقد حولها رأي عامّ بين سواد الأمّة عالمها وجاهلها: فالتّوصيف الشرعيّ والتّصنيف الفقهيّ للقضيّتين يكشفان عن جريمة زنا تامّة الأركان، والزّنا شرعًا من الفواحش البغيضة والكبائر المساوية للشّرك وقتل النّفس، توعّد الله مقترفه بالخلود في النّار وحرّم على عباده مجرّد الوقوع في مقدّماته، قال تعالى (ولا تقربوا الزّنا إنّه كان فاحشة وساء سبيلا)..والزّنا في قضيّتي الحال ليس مجرّدًا مفردًا بل مركّبًا متقاطعًا مع حدّ آخر أفظع منه وأشنع ظلمات بعضها فوق بعض: فجريمة الزّنا يعظّم إثمها إذا بدرت من كبير في السّن أو حصلت مع ذات جوارٍ أو حليلة غازٍ في سبيل الله، أو وقعت على محرم من المحارم وهو مناط قضيّتينا (خال وابنة أخته ـ أب وابنته)..وعلى فرض زواجهم كما ادّعوا، فإنّ زواج المحارم محرّم بصريح النّص المحكم القطعي (حُرّمت عليكم أمّهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعمّاتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت..) وهو معدود من زنا المحارم ـ أقبح أنواع الزّنا ـ وحدُّه شرعًا القتل البتّة: جاء في كتاب الكبائر للذهبي (أعظم الزّنا الزّنا بالأمّ والأخت والبنت وامرأة الأب وبالمحارم، قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم «من وقع في ذات محرم فاقتلوه»..وعن البراء أنّ خالهُ بعثه الرّسول إلى رجل تزوّج بامرأة أبيه وأمره أن يقتلهُ ويُخمّس مالهُ)..

المغالطة القانونيّة

هذا الاتّساع والشّمول والكمال والإحاطة والدّقة في التّوصيف والوضوح في التّنصيص الذي تميّزت به المنظومة التّشريعية الإسلاميّة، قابله القضاء التّونسي بالضّبابيّة والفراغ القانوني وغياب الضّبط وانعدام الصّراحة وميوعة النّصوص وانفتاحها على شتّى الاحتمالات بما يُخرج قضيّتيّ الحال من دائرة الحدّ الشّرعي لزنا المحارم ويجعل منهما سابقتين لا نصّ فيهما خاضعتين لاجتهاد القاضي وتقديره..فقد تمّ تكييف القضيّتين على أنّهما زواج على خلاف الصّيغ القانونيّة، مع أنّهما مجرّد اتّفاق ثنائي شفوي سرّي غير موثّق ولا مثبت في دفاتر الحالة المدنيّة ولا ينطبق عليه واقع الزّواج لا شرعًا ولا عرفًا ولا قانونًا..ثمّ وقع التّنصيص على غياب الرّكن الشّرعي لجريمة الزّنا المجرّد أو زنا المحارم، وذلك استنادًا إلى أنّ مجلّة الأحوال الشّخصيّة والقانون عدد 03 لسنة 1957 لم يُنصّا على ذلك صراحة: فالفعل والقصد وحدهما لا يكفيان في القانون الوضعيّ لانعقاد كامل أركان الجريمة، فلا جريمة بلا نصّ قانوني سابق الوضع كما جاء في الفصل الأوّل من المجلّة الجزائيّة والفصل 28 من دستور 2014..وعلى هذا الأساس تُركت القضيّتان لاجتهاد القضاة وتقديرهم، وقد اكتفوا بالتّفريق بينهم وسجنهم ثلاثة أشهر لزواجهم على خلاف الصّيغ القانونيّة وحفظ باقي التّهم في حقّهم (وطاح الكاف على ظلّو)..وبذلك يتّضح بما لا يدع مجالاً للشكّ أن هذا الفراغ القانوني المصطنع هو في الواقع إفراغ متعمّد وتمييع مقصود وفضفضة محسوبة بغاية الالتفاف حول الأحكام الشّرعية مع تأجيل نقضها مداراة للرّأي العامّ الإسلامي: فمجلّة الأحوال الشّخصية والقانون التّونسي لم يُجيزا زواج المحارم صراحةً، وفي نفس الوقت لم يُحرّماه صراحةً ولم يُنصّا على تجريم فاعله، وتعمّدا ترك المادّة القانونيّة مائعة فضفاضة مفتوحة على الرّأي و نقيضه بحيث تستوعب التّخريجة المطلوبة التي لن تكون متطابقة مع حدود الله..

فحيثما وُجد الرّأي المشابه أو القريب من المفهوم الغربيّ المقصود إعدامه بصرف النّظر عن المذهب الذي ينتمي إليه صاحبه.. وقد عُدّ هذا التّشويه والمسخ للشّرع (اجتهادا وقراءة متبصّرة أو حداثيّة تقدميّة، وإصلاحا ومسايرة لسنّة التطور)..

4 : المجلّة والمشروع النّسويّ العالميّ

إنّ بورقيبة لم يكن قادرا على أن يطرح المشروع النسوي دفعة واحدة لأن الشّعب كان سيثور لدينه، ولذلك اعتمد سياسة المراحل ،وهو ما تدعو إليه منظمات الأمم المتحدة في وثائقها و مؤتمراتها التي تقوم على متابعة النتائج التي وصلت إليها كل بلاد بين الفينة والأخرى.. فمثلا منهاج بيكين 89 يقوم بمؤتمر كل خمس سنوات للنظر في مدى نُضج مشروعه وتطبيقه على مستوى الواقع ويُولي العالم الإسلامي تركيزا خاصّا..

إنّ مصطلحات الشريعة والإسلام لم تذكر في مجلة الأحوال الشخصية رُغم أنّها قُدّمت في شكل اجتهاد قام على ليّ عُنق الأحكام الشرعيّة، لقد كان هناك خوف شديد من رد فعل الناس في تونس ولذلك تم إصدار المجلة بشكل فيه كثير من التناقض والغرابة فهو يجمع بين أحكام الإسلام وينقضها في نفس المادة أحيانا و ربما كان دافعه آنذاك الخوف من نقمة الناس وربما الخبث والدهاء أيضا. و ما يُبرّر حكمنا هذا أنه تمّ تنقيح المجلة في وقت لاحق قُرابة 13 مرّة بحيث كان التنقيح يخضع لسياسة تتعلق أساسا بردود أفعال الناس و مدى تقبلها للتغييرات نحو العلمانية وعلمنة الأسرة تحديدا وليس مدى التزام المجلّة بحدود الشريعة كما يدّعي البعض. لقد أخرج بورقيبة مشروعه العلماني مخرج الاجتهاد و ألبسه ثوبا إسلاميا مُدّعيا أنه (ليس قطعا مع الإسلام بل قطعا مع الفقه)..وفيما يلي نسوق مثالا خطيرا يُلخّص لنا الأزمة التي نعيشها اليوم..

إعادة ترتيب الأدوار

ورد في الفصل 23 من مجلّة الأحوال الشّخصية ما نصّه (على كلّ واحد من الزّوجين أن يعامل الآخر بالمعروف ويحسن عشرته ويتجنّب إلحاق الضّرر به..ويقوم الزّوجان بالواجبات الزّوجيّة حسب ما يقتضيه العرف والعادة ويتعاونان على تسيير شؤون الأسرة وحسن تربية الأبناء وتصريف شؤونهم بما في ذلك التّعليم والمعاملات الماليّة والسّفر..وعلى الزّوج بصفته رئيس العائلة أن يُنفق على الزّوجة والأبناء على قدر حاله وحالهم في نطاق مشمولات النّفقة، وعلى الزّوجة أن تساهم في الإنفاق على الأسرة إن كان لها مال).. يعدّ العلمانيون هذا الفصل المُنقّح سنة 1993 من أهم مكتسبات الحداثة زمن بن علي في حين أنّه يحمل أوجه فساد وبطلان كثيرة، فهو يؤسّس لرجل مستضعف مفرغ من سلطاته وامرأة بضاعة ووسيلة للرّبح والإنتاج..

الوجه 1:

لقد تم تعويض واجب طاعة الزوجة للزّوج بعبارة فضفاضة تبدو بريئة وهي المعاملة بالمعروف وحسن المعاشرة: فالأحكام الشرعية التي نصّ عليها الإسلام والمتعلقة بطاعة المرأة للرجل في الاستئذان والمعاشرة والتزام بيت الزوجية وتنظيم الإنجاب والتعقيم تم إلغاؤها بهذا الفصل، وهو ما خلق في مجتمعنا صراعا بين الأزواج أدّى في أغلب الأحيان ليس فقط إلى الطلاق بل إلى ما يُسمّى (الطلاق الصامت) وهو الانفصال على مستوى الواقع والمعيشة دون اللجوء إلى المحاكم. فتحت عنوان ضرب نمطية أدوار المرأة، خلق هذا القانون اختلالا في ميزان الأسرة، لأنه جاء متأثرا بوُجهة النظر الغربية فجعل الزواج مؤسسة شراكة بين الرجل والمرأة في حين أنّ الإسلام جعلها علاقة صُحبة، يقول عزّ وجلّ [وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ]، فالزواج علاقة عشرة وصحبة ومودّة وسكن لا علاقة صراع على السّلطة والقيادة التي بتّ فيها الإسلام فأسندها للرجل و جعل له القوامة التي تتضمن ضرورة مفهوم الطاعة الذي ألغته المجلة، و بذلك فُتّت العصب الأساسي الذي تقوم عليه سفينة الزواج فخرَبها و أغرقها. فانتشر خطاب «أنا حرّة» و«ما دخله؟» و «هذه حياتي» و«أنا أعلمك لا أستأذنك» و «جسدي و أنا حرّة فيه»..

فمجلّة الأحوال الشّخصية والقانون التّونسي لم يُجيزا زواج المحارم صراحةً، وفي نفس الوقت لم يُحرّماه صراحةً ولم يُنصّا على تجريم فاعله، وتعمّدا ترك المادّة القانونيّة مائعة فضفاضة مفتوحة على الرّأي و نقيضه بحيث تستوعب التّخريجة المطلوبة التي لن تكون متطابقة مع حدود الله..

الوجه 2:

و قد تبدو دعوة النساء إلى الالتزام بواجب الطاعة في زمن تعقدت فيه حياتنا بسبب النظام الرأسمالي أمرا «مستهجنا» وذلك بسبب الجزء الأخير من الفصل عند قوله «وعلى الزوجة أن تساهم في الإنفاق على الأسرة إن كان لها مال». إنّ هذا القانون يقول بوجوب إنفاق المرأة على الأسرة وهو أمر باطل شرعا باتفاق ما عدا حالة واحدة وهي أن يكون الزوج فقيرا

مُعسرا، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم في حجّة الوداع: [ألا وإنّ لكم على نسائكم حقا ولنسائكم عليكم حقا: فأما حقكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون، ألا وإن حقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن]. إن هذا القانون العلماني بالذات خلق مفهوما خطرا في النظرة إلى المرأة وهو السبب الرئيسي وراء نقمتها ورفضها مفهوم الطاعة وهلعها وخوفها من الزوج الذي يُرافقها باستمرار نتيجة عبء ثقافي زرعه القانون في المجتمع ثم زرعه المجتمع فيها كالآتي: فهي أصبحت مجبورة على الإنفاق وبالتالي أصبح تحصيلها العلمي ونوعية المهنة التي تُمارسها ومقدار أجرتها من المقاييس المُحددة لحظوظها في الزواج .قد يبدو هذا الأمر ساذجا لكنّه حقيقة مؤلمة ومسكُوتٌ عنها، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (تُنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك]، لم تعد هذه المقاييس هي المُحدّد لطالبي الزواج اليوم، فحتى الحسب والجمال اللّذان ذكرهما رسولنا الأكرم صلى الله عليه وسلم كمقاييس مستهجنة مقارنة «بذات الدين» لم تعد مطروحة وضعفت في التفكير الجمعيّ للناس، فقد أصبحت مُقابلات الزواج في مجتمعنا تقوم على أسئلة «كم راتبك؟» و«هل لديك قرض» ،«هل عندك سيارة»،«هل عندك جنسية أجنبية أو تشتغلين في مجال يُمكّنك بسهولة من الحصول على عقد عمل بأوروبا أو الخليج فتُسهّلين خروجي معك؟»، لقد انتشرت في بلادنا مقاييس الكمّ والمادّة و ما سيُحصّله الرجل من عقد استثماري تحت عنوان زواج، ممّا نشر إحساسا بالنقمة عند النساء وعزوفا عن الزواج وارتفاعا في نسبة العنوسة في تونس التي وصلت إلى 81 في المائة سنة 2021 حسب مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث وارتفاع نسب الطلاق إلى أكثر من 35 ألف حالة طلاق سنويّا في صفوف الشباب في تونس ووسائل التواصل الاجتماعي هي السبب الرئيسي حسب دراسة قامت بها جمعية أطفال تونس.

العقلية العلمانية المدبرة للقانون التشريعي هي السبب الأساسي لتفكك الأسرة و انهيار علاقة الرجل والمرأة وفساد نظرتهما لبعضهما البعض: فلا هو يبحث فيها السكن والمودة ولا هو مستعدّ لتحمل أعباء القوامة والرعاية والنفقة ليتحول بذلك إلى شخصية منهزمة ضعيفة صنعتها البنى الرأسمالية

تكريس نمط الحياة العلمانيّ

يجب أن نفهم أن منع تعدد الزوجات في مجلّة الأحوال الشخصية وتسهيل الزنا والعلاقات المحرمة بإسناد حقّ اللّقب لأبناء الزنا و غلاء المعيشة ليست الأسباب الوحيدة لارتفاع أسباب العنوسة والطلاق، بل نمط الحياة العلماني الذي يقوم على النزعات الفردية والشهوات والرغبات من خلال الإعلام ويُعاضدها في ذلك العقلية العلمانية المدبرة للقانون التشريعي هي السبب الأساسي لتفكك الأسرة و انهيار علاقة الرجل والمرأة وفساد نظرتهما لبعضهما البعض: فلا هو يبحث فيها السكن والمودة ولا هو مستعدّ لتحمل أعباء القوامة والرعاية والنفقة ليتحول بذلك إلى شخصية منهزمة ضعيفة صنعتها البنى الرأسمالية .فلماذا يجب أن تُطيعه، وقد حولها النظام العلماني إلى مستقوية تقوم بدورها ودور الرجل معا حتى أصابها التّعب والإنهاك؟؟ قد يبدو الأمر هامشيّا و قد تبدو قصصا نسبية لكنها واقع مُستفحل يفرض علينا الوقوف عنده، فما معنى الحياة ؟و ما معنى الوجود؟ إن كُنّا غير قادرين على العيش وفق ما يُحقّق لنا الطمأنينة و يستجيب لفطرتنا نساء ورجالا كما أراد الله لنا؟؟ لقد أصبحت الأزمة الاجتماعية التي خلقتها النسوية و مجلة الأحوال الشخصية في علاقة الرجال والنساء وبناء الأسرة عثرة عويصة في طريق تحقيق نهضتنا. و إنّ ما نراه من محاولات لرأب الصدع عند بعض الدعاة هنا وهناك من تذكير للمرأة بواجب الطاعة وتذكير للرجل بواجب الرعاية والرحمة والمودّة، هو خطاب فردي جزئي قاصر عن تحقيق حل جذري. نحن في حاجة لمشروع كليّ، لنظام حياة شامل يعالج النظرة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفق الإسلام يجعل من القيم والأحكام الشرعية مقياسا لا الكم والمادّة والمنفعة، يجعل العلاقات مبنية على الإسلام وبالتالي حلول تنظر للأسرة والمجتمع لا الفرد والفردانية. وهذا المشروع يتمثل أساسا في استئناف الحياة الإسلامية ببناء خلافة راشدة بحيث تكون نظرة المجتمع والقضاء والإعلام والتعليم على الإسلام ولا تتحول إلى وسائل هدم وتدمير لطمأنينة الناس و رباط الأسرة. إن ما يبث فينا الأمل أنّ من يُصغي للناس اليوم يلمس تململهم نساء ورجالا من هذه المجلة الفاشلة ومن قيم النسوية الفاسدة ومن ثمّ توقهم لنُظم الإسلام التي تتلخص في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ - الروم 21 -

و ما يُبرّر حكمنا هذا أنه تمّ تنقيح المجلة في وقت لاحق قُرابة 13 مرّة بحيث كان التنقيح يخضع لسياسة تتعلق أساسا بردود أفعال الناس و مدى تقبلها للتغييرات نحو العلمانية وعلمنة الأسرة تحديدا وليس مدى التزام المجلّة بحدود الشريعة كما يدّعي البعض.

الدستور الاجتماعيّ للثورة

وإذا كانت هذه حال المجلّة في نسختها البورقيبيّة، فإنّ تقرير لجنة الحريّات الفرديّة والمساواة لسنة 2018 يعدّ ثورة على مجلّة الأحوال الشخصيّة نفسها: فبعد أن اكتسبت المجلّة نوعا من القداسة وارتقت إلى مقام النصّ الشرعيّ، أصبحت مناط اجتهاد وتأويل واتّخذت مرتكزا لاقتراف جرائم أفظع بما يتجاوز بها مجرّد التنقيح إلى النقض وإعادة البناء..لقد تجنّبت النسخة البورقيبيّة لمجلّة الأحوال الشخصيّة التصادم مع الشعب التونسيّ واستفزاز مشاعره الإسلاميّة، فامتنعت عن الخوض في المحكمات والقطعيّات والمساس بجوهرها بشكل مباشر: فلم تتعرّض لمسألة الشذوذ الجنسيّ والتفّت من بعيد حول مسائل المساواة في الميراث وزواج المسلمة من كافر والعدّة والمهر وابن الزنا والإعدام..فهي لم تكن مخوّلة - واقعا وصلاحيّات ومرجعيّات - لإنجاز ثورة ثقافيّة قيَميّة في المجتمع التّونسيّ بقدر ما كانت مهمّتها مسايرته وتطعيمه بأحكام الكفر بنظام القطرة قطرة وتهيئته للمسخ والذّوبان والاندثار..لذلك وطوال الحقبتين البورقيبيّة والتجمّعيّة خضعت المجلّة لسيرورة مُنهجة ومدروسة من التنقيحات والتعديلات والتطعيمات ضاعفت شيئا فشيئا من جرعة الاستهداف للإسلام إلى أن استلمتها الأيادي (الأمينة) لنداء التغريب الذي رام أن ينحطّ بها إلى حضيض العولمة والكونيّة والجندريّة وحريّة الضمير: فلجنة الحريّات الفرديّة والمساواة طرحت على نفسها (ثورة ثقافيّة واجتماعيّة وتشريعيّة تقطع مع الموروث القِيَمي الإسلاميّ وتفرض بدلا عنه المعايير الكونيّة الغربيّة)..فتقريرها بمثابة دستور جديد لتونس يهدف إلى تفكيك ناعم للمنظومة الثّقافيّة والقِيَمية القائمة وتشكيل أخرى على أنقاضها بقوّة القوانين والتموقع في السلطة، وهكذا مشروع يتجاوز مجلّة الأحكام الجزائيّة ومجلّة الأحوال الشخصيّة ويؤدّي عمليّا إلى فرقعتهما: لأنّ مرجعيّات التقرير تتجاوز طاقة استيعاب المجلّة، فدستور 2014 أدخل مسألة الحقوق والحريّات الفرديّة للمنظومة القانونيّة التونسيّة، والاتفاقيّات الدوليّة المغرضة التي صادقت عليها تونس نصّت صراحة على فوضى الحريّات والنزعة المساواتيّة المطلقة (اتفاقيّة سيداو - القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة - قانون مقاومة العنف ضدّ المرأة..) كما أنّ الضغوطات الأوروبيّة والحقوقيّة وتوصيّات مؤسّسات الإقراض العالميّة تربط المعونات بالحريّة والمساواة واستهداف الأحكام الشرعيّة وتدفع نحو ملاءمة القوانين التونسيّة مع مقتضيات دستور 2014 (المادّة 14 من قرار البرلمان الأوروبيّ - الدورتان 36/37 للمجلس العالميّ لحقوق الإنسان - صندوق النقد الدوليّ..) كلّ هذا يدفع عمليّا نحو تضمين مقترحات اللجنة في مجلّة قانونيّة جديدة تنصّ على تنقيح أو إبطال النصوص القانونيّة السّابقة بما في ذلك مجلّة الأحوال الشخصيّة..

ومما يبعد الشبهة عن علماء الأمة وقادة الفكر من أهل الزيتونة الإقرار بما ورد في المذكرة الصادرة عن وزارة العدل في 3 أوت 1956 بمناسبة إصدار مجلة من أنه «لا عجب إن توصلنا إلى تدوين مجلة من هذا النوع ترضي الجميع وتنال استحسان العلماء وتلائم في آن واحد العصر والتفكير العام.»

إن هذا القانون العلماني بالذات خلق مفهوما خطرا في النظرة إلى المرأة وهو السبب الرئيسي وراء نقمتها ورفضها مفهوم الطاعة وهلعها وخوفها من الزوج الذي يُرافقها باستمرار نتيجة عبء ثقافي زرعه القانون في المجتمع ثم زرعه المجتمع فيها

التّحرير

تدوين السنّة النبويّة المطهّرة

فارس منصور العراق

من بين المسائل المثارة حول السنة النبوية هي مسألة عدم كتابتها في عهد النبي ﷺ والصحابة والتابعين ما يشكل مدخلا لكل ناقد للسنة النبوية المطهرة، وكان عمدتهم في ذلك ما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». وبنوا عليه أنها لو كانت حجة لأمر النبي ﷺ بكتابتها..ويمكن أن نلخص الرد على هذه المسألة في النقاط التالية:

أولا: ثبت عن النبي ﷺ ما يدل دلالة قاطعة على إباحته لكتابة أحاديثه بل والحث على كتابتها حيث روى البخاري ومسلم وغيرهما أن أبا شاه اليمني التمس من رسول الله ﷺ أن يكتب له شيئا مما سمعه من خطبته عام فتح مكة، فقال ﷺ: «اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ». وروى أبو داود والحاكم وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال قلت يا رسول الله: إني أسمع منك الشيء أفأكتبه.؟ قال: «نَعَمْ». قلت: في الغضب والرضا؟ قال: «نَعَمْ فَإِنِّي لَا أَقُولُ فِيهِمَا إِلَّا حَقًّا». وروى البخاري عن أبي هريرة أنه قال: «لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثاً مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص. فإنه كان يكتب، وأنا لا أكتب» وروى الترمذي عن أبي هريرة، قال: «كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله ﷺ يسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه فقال له النبي ﷺ: «اسْتَعِنْ بِيَمِينِكَ. وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الْخَطِّ» وروى البخاري في صحيحه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سُئل بعد وفاة النبي ﷺ: هل عندكم من رسول الله شيء غير القرآن؟ قال: «لا والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إلا أن يعطي الله عبداً فهما في كتابه وما في هذه الصحيفة»، قلت: وما في الصحيفة؟ قال: «العقل وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر». ومن الثابت أن النبي ﷺ كان يرسل إلى رؤساء الدول والقبائل كتبا يدعوهم فيها إلى الإسلام وكان يكتب أيضا لولاته وعماله كتبا يبين فيها أحكام الصدقات والديات والفرائض وبعض السنن، فكل هذا يدل على أن النبي أذن في كتابة أحاديثه وحث عليها.

ثانيا: ثبت عن الصحابة الكرام كتابتهم للسنة النبوية بشكل فردي وشخصي، فقد كان بعض الصحابة يكتبون بعض الأحاديث في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته، وثبت امتلاك عدد منهم لصحف خاصة بهم دونوا فيها أحاديثه ﷺ، مثل الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص، والصحيفة الصحيحة برواية همام بن منبه عن أبي هريرة، وصحيفة سمرة بن جندب وغيرها. وهكذا تناقل الصحابة الحديث شفاهاً مع بعض الكتابات الفردية المتفرقة، واستمر الأمر على ذلك إلى أوائل عصر التابعين.

ثالثا: لما وصلت الخلافة إلى عمر بن عبد العزيز سنة تسع وتسعين هجرية، أمر بجمع الحديث وتدوينه في مصنفات جامعة، وأول من استجاب لهذا الطلب الرسمي عالم الحجاز والشام، محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، ثم شاع التدوين وقوي واشتد في الطبقة التي بعده، وممن جمع الحديث في الأمصار، ابن جريج في مكة، وابن إسحاق في المدينة، والربيع بن صبيح، وسعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وسفيان الثوري في الكوفة، والأوزاعي في الشام، وهشام ومعمر باليمن. ثم بعد ذلك عني العلماء بعد عصر التابعين بإفراد أحاديث النبي ﷺ عن أقوال الصحابة وفتاويهم ثم لم يزل يقوى ويشتد حتى بلغ القمة في القرن الثالث هجري حيث يعد هذا القرن العصر الذهبي لتدوين السنة، فقد وقف عدد من العلماء حياتهم وجهودهم على طلب السنة والرحلة من أجلها، ومن هؤلاء الإمام البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وأحمد بن حنبل وغيرهم.

رابعا: ذهب كثير من العلماء إلى أن النهي الوارد في حديث أبي سعيد يمكن توجيهه بالاتجاهات التالية:

1- إن النهي كان في بداية الدعوة الإسلامية كيلا يختلط الحديث بالقرآن، فلما زال هذا الاحتمال وأمن اللبس أذن لهم النبي بالكتابة.

2- أن أحاديث الإباحة في الكتابة ناسخة لأحاديث المنع منها.

3- أن النهي عن الكتابة خاص والإذن بها عام والنهي متعلق بمن يخشى منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ.

4- النهي عن الكتابة متوجه إلى منع الجمع بين القرآن والسنة في صحيفة واحدة، والإذن وارد في التفريق بينهما.

5- حديث أبي سعيد الخدري لا يصح رفعه إلى رسول الله وإنما يصح موقوفا على أبي سعيد الخدري وبالتالي فالحديث الموقوف لا يقوى على معارضة الأحاديث التي ثبت رفعها إلى رسول الله فيكون الحكم لأحاديث الإذن وليس لأحاديث المنع.

وفي الأخير نسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا المقال خالصا لوجهه الكريم، وأن يوفقنا للدفاع عن سنة نبيه الكريم صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

مع القرآن الكريم: آيات في الوعد بالنصر والاستخلاف والتمكين

– قال الله تعالى: (إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ٥١)

جاء في تفسير ابن كثير لهذه الآية: «وهكذا نصر الله سبحانه نبيه محمدًا صلى الله عليه وسلم وأصحابه على من خالفه وناواه، وكذبه وعاداه، فجعل كلمته هي العليا، ودينه هو الظاهر على سائر الأديان. وأمره بالهجرة من بين ظهراني قومه إلى المدينة النبوية، وجعل له فيها أنصارًا وأعوانًا، ثم منحه أكتاف المشركين يوم بدر، فنصره عليهم وخذلهم له، وقتل صناديدهم، وأسر سراتهم، فاستاقهم مقرَّنين في الأصفاد، ثم منَّ عليهم بأخذه الفداء منهم، ثم بعد مدة قريبة فتح عليه مكة، فقرَّت عينه ببلده، وهو البلد المحرَّم الحرام المشرَّف المعظَّم، فأنقذه الله به مما كان فيه من الشرك والكفر، وفتح له اليمن، ودانت له جزيرة العرب بكمالها، ودخل الناس في دين الله أفواجًا. ثم قبضه الله تعالى إليه لما له عنده من الكرامة العظيمة، فأقام الله أصحابه خلفاء بعده، فبلغوا عنه دين الله، ودعوا عباد الله إلى الله. وفتحوا البلاد والرساتيق والأقاليم والمدائن والقرى والقلوب، حتى انتشرت الدعوة المحمدية في مشارق الأرض ومغاربها. ثم لا يزال هذا الدين قائمًا منصورًا ظاهرًا إلى قيام الساعة؛ ولهذا قال تعالى: (إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ٥١) أي: يوم القيامة تكون النصرة أعظم وأكبر وأجلّ».

– وقال تعالى: (وَلَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمۡ نَصۡرُنَاۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ) [الأنعام: 34].

جاء في الوسيط لطنطاوي: وجاء قوله تعالى: وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ مؤكدًا بقد وباللام، للإشارة إلى تأكيد التسلية والتعزية، وإلى تأكيد التمسك بفضيلة الصبر التي سيعقبها النصر الذي وعد الله به الصابرين... وقوله تعالى وَلا مُبَدِّلَ لِكَلِماتِ اللَّهِ معناه: لا مغيِّرَ لكلمات الله وآياته التي وعد فيها عباده الصالحين بالنصر على أعدائه، ومن ذلك قوله تعالى: (كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٞ ٢١). وقوله تعالى: (وَلَقَدۡ سَبَقَتۡ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٧١ إِنَّهُمۡ لَهُمُ ٱلۡمَنصُورُونَ ١٧٢ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ١٧٢) وقوله تعالى: (إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ) إلى غير ذلك من الآيات التي بشَّر فيها عباده المؤمنين بالفلاح وحسن العاقبة... ثم يضيف «فما دام المؤمنون يخلصون له العبادة والقول والعمل ويجتهدون في مباشرة الأسباب واتخاذ الوسائل النافعة، فإنه سبحانه سيجعل العاقبة لهم».

– وقال عز وجل: (وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٞ) [الحج: 40].

جاء في تفسير ابن كثير: «وقوله: (وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ) كقوله تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ٧) [محمد: 7] وقوله: (إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٞ) وصف نفسه بالقوة والعزة؛ فبقوته خلق كل شيء فقدره تقديرًا، وبعزته لا يقهره قاهر، ولا يغلبه غالب، بل كل شيء ذليل لديه، فقير إليه. ومن كان القوي العزيز ناصره فهو المنصور، وعدوه هو المقهور، قال الله تعالى: (وَلَقَدۡ سَبَقَتۡ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٧١ إِنَّهُمۡ لَهُمُ ٱلۡمَنصُورُونَ ١٧٢ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ١٧٣) [الصافات: 171 – 173] وقال الله تعالى :(كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٞ ٢١) [المجادلة: 21].

– وقال جلّ وعزّ: (وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوۡمِهِمۡ فَجَآءُوهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمۡنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٤٧) [الروم: 47].

جاء في تفسير السعدي: أي: (وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ) في الأمم السابقين (رُسُلًا إِلَىٰ قَوۡمِهِمۡ)حين جحدوا توحيد الله وكذَّبوا بالحق فجاءتهم رسلهم يدعونهم إلى التوحيد والإخلاص والتصديق بالحق وبطلان ما هم عليه من الكفر والضلال، وجاؤوهم بالبيِّنات والأدلَّة على ذلك فلم يؤمنوا ولم يزولوا عن غيِّهم (فَٱنتَقَمۡنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ) ونصرنا المؤمنين أتباع الرسل (وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ) أي: أوجبنا ذلك على أنفسنا وجعلناه من جملة الحقوق المتعينة ووعدناهم به فلا بد من وقوعه. فأنتم أيها المكذِّبون لمحمد صلى الله عليه وسلم إن بقيتم على تكذيبكم حلَّت بكم العقوبة ونصرناه عليكم. [يتبع]

الرّوهينجا هم الأمّة المنسيّة بدون الخلافة

(مترجم)

عمرانة محمد

عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

الخبر:

في 11 أوت 2023، أفادت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) بمقتل 23 من مسلمي الروهينجا وفُقد 30 آخرون بعد غرق قارب يحمل مهاجرين هاربين من النظام القمعي في ميانمار، بينما ورد أن ثمانية أشخاص نجوا من الحادث. وقال الناجون إنهم كانوا يحاولون الوصول إلى ماليزيا عندما تعثّر قاربهم الذي كان يقلّ أكثر من 50 راكباً وهجره طاقمه. ويحاول الآلاف من الروهينجا القيام برحلة بحرية محفوفة بالمخاطر إلى ماليزيا أو إندونيسيا كل عام، إنهم يهربون

من سياسات التطهير العرقي.

التعليق:

على عكس الرأي العام، فإن اضطهاد مسلمي الروهينجا في بورما ليس حديثاً، بل يعود إلى سبعينات القرن الماضي على الأقل. ومنذ ذلك الحين، تعرّضوا للاضطهاد بشكل منتظم على يد الحكومة والقوميين البوذيين. وأصبح الانتهاك غير اللائق للمرأة والموت بالنيران حيث إنّ إحراق قرى بأكملها هو أمر يومي في ميانمار. إنّ الحقيقة المقلقة هي أنهم عندما يحاولون الهروب يواجهون خطراً أكبر في مياه المحيط غير الآمنة ومن ثمّ المزيد من الأذى من عنصرية البلاد الإسلامية المجاورة. إنهم غير مرحّب بهم كما أمر الإسلام، بل تتمّ معاقبتهم ووضعهم في مخيمات مكتظة مثل تلك الموجودة في بنغلادش.

من بين الذين ماتوا هذا الأسبوع 13 امرأة و10 رجال، كلهم سيقفون بين يدي الله سبحانه وتعالى يوم القيامة ويطلبون حقوقهم من حكام المسلمين الذين تجاهلوا معاناتهم. فيا أمة محمد ﷺ: لا تسكتوا على محاسبة الذين يتحملون مسؤولية استئناف سلطة الإسلام في الدنيا، لئلا تكونوا مع الظالمين.

الخلافة تتحمّل المسؤوليّة الإنسانيّة بالطّريقة الصّحيحة

(مترجم)

عمرانة محمد

عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

الخبر:

ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) أن ستة رجال مسلمين أفغان، يُعتقد أنهم في أواخر الثلاثينات من أعمارهم، لقوا حتفهم في بحر المانش الإنجليزي في 13 أوت 2023. وكما أفادت خدمة الحرس الساحلي الفرنسي بأن المركب واجه صعوبات في البحر بالقرب من كاليه في ساعات الصباح الأولى من يوم السبت. وأوضح المسؤولون أن 59 شخصاً - من بينهم العديد من الأفغان - تم إنقاذهم بواسطة خدمات حرس السواحل الفرنسية والبريطانية. ولكن تم إيقاف عمليات البحث عن شخصين قد يكونان لا يزالان في عداد المفقودين. وتم رصد بعض الأشخاص وهم ينقلون من قارب النجاة في دوفر على محاليل طبية. ولا تزال طبيعة الإصابات غير واضحة، وقد تغير عدد الذين تم إنقاذهم خلال اليوم مع توافر مزيد من المعلومات.

التعليق:

خبر فقدان أعداد لا تنتهي من أفراد أمتنا في عرض البحر هو مأساة لا تبدو لها نهاية قريبة. لقد وقعت العديد من الحوادث حيث أدت الخلافات بين حرس السواحل في دول مختلفة مباشرة إلى ترك المهاجرين عمداً في البحر، حيث لا يرغب أحد في تحمل مسؤولية حياة أولئك الذين يعتبرون غير مرغوب فيهم. إن حقيقة وجود أشخاص يائسين يرغبون في مغادرة أفغانستان في رحلة يعلمون أنها من الممكن أن تكلفهم حياتهم تشكل دليلاً على مدى خطورة أوضاع بلادنا.

التهرب الواضح من أية مسؤولية لدى عملاء الاستعمار في تدمير وئام مناطقنا يسمح لهم بتجاهل احتياجات الأمة في البحث عن مناطق آمنة. كما يُنظر إلى مشكلة المهاجرين على أنها ذنب المسافرين الطموحين والمتحمسين للربح الذين أرادوا استغلال الغرب. في الحقيقة إن خلاف هذه الرواية هو الصواب. فالغرب قاد حروباً على حياة المسلمين الأبرياء على مستوى عالمي من أجل تلبية جشعه غير الملائم للموارد العالمية.

يجب علينا بوصفنا أمة أن نتحدى الأكاذيب التي يتم تقديمها حول وضع المسلمين المحتاجين، فنحن القادة العالميون الحقيقيون الشهود على البشرية لننقذها من ظلام القوانين الوضعية.

إن الخلافة هي الكيان الذي لن يترك مسلماً أو غير مسلم مجردين من حقوقهم الإنسانية، ويجب علينا العمل لاستعادتها بأقصى سرعة.

مع الكتاب:

العلماء غير المستعدّين للتّضحية بكلّ شيء من أجل دين الله ليسوا بعلماء

د. فرح ممدوح

قال الله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَداً إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً﴾

جاء في تفسير الطنطاوي في تفسير الآية:

"ثم مدح سبحانه هؤلاء المؤمنين الصادقين الذين يبلغون دعوته دون أن يخشوا أحدا سواه فقال: [الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ] للذين يكلفهم سبحانه بتبليغها لهم. والموصول في محل جرّ صفة للذين خلوا، أو منصوب على المدح.

﴿وَيَخْشَوْنَهُ﴾ أي: ويخافونه وحده، [وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَداً إِلَّا اللَّهَ] عز وجل في كل ما يأتون وما يذرون، وما يقولون وما يفعلون.

[وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً] أي: وكفى بالله تعالى محاسبا لعباده على نيات قلوبهم وأفعال جوارحهم، وأقوال ألسنتهم".

لفتة من واقعنا:

1. يجمع السيسي رئيس مصر عام 2020 عشرات العلماء ويخطب فيهم قائلا "يجب تغيير الخطاب الديني"، ويصمت العلماء الحضور ولا ينبس أحدهم ببنت شفة. ويعدم السيسي العديد من الإخوان المسلمين والمعارضين ولا ينبس عالم ببنت شفة. ويغتصب السيسي الحكم ولا ينبس عالم ببنت شفة إلا من رحم الله.

2. يحكم حكام المسلمين جميعهم بلا استثناء بالكفر ولا ينبس العلماء ببنت شفة، بل على العكس يطالب العديد منهم الناس بالخضوع للحاكم وعدم الخروج عليه.

3. العديد من بلاد المسلمين محتلة والعلماء والخطباء يدعون للحكام على المنابر في كل جمعة بدل أن يدعو عليهم لتقصيرهم، وبدل أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر.

4. الخلافة تم هدمها عام 1924م ولا تكاد تسمع عالما يتحدث عن وجوب إعادتها غير شباب حزب التحرير، ولا تكاد تسمع عالما ينتقد تعدد القيادات السياسية في بلاد المسلمين.

الأمثلة كثيرة جدا، ولا يمكن ذكرها كلها، على خنوع الغالبية العظمى من علماء المسلمين اليوم للحكام الذين يعيثون الفساد والإفساد في الأرض، والآية تقول: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَداً إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً﴾.

والسؤال الذي يجب طرحه الآن هو: هل أصبح علماء المسلمين غير مستعدين للتضحية بأرواحهم من أجل دين الله؟ هل أصبحوا يخشون الحكام أكثر من خشيتهم ربهم؟ هل أصبحوا تجار دين؟ هل أصبحوا يؤثرون السلامة على نصرة دين الله؟!

لا شك أن الخير موجود في أمة محمد ﷺ وبين علمائها أمثال شباب حزب التحرير وعلماء الحجاز الذين يقبعون في سجون حكام آل سعود، وعلماء الجزائر كعلي بلحاج وعلماء مصر كسيد قطب رحمه الله وغيرهم، أولئك العظام الذين سطروا ويسطرون مواقف الحق وجاهزون للموت من أجل هذا الدين، ولذلك تجد السجون في بلادنا مكتظة بعلماء الخير، ولكن نسبة هؤلاء العلماء قليلة مقارنة بغيرهم الذين يسيرون مع الحكام ويزينون لهم باطلهم والعياذ بالله.

ولذا فإن علماء المسلمين الحقيقيين موصوفون في الآية: أنهم يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً سواه. فالعلماء الحقيقيون هم الثابتون على الحق والآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر دون خشية الناس والأنظمة والحكام. فالآية توضح بأن العالم ليس كثير العلم فقط، بل الأهم من ذلك أنه صاحب المواقف المشرفة والحقة والبطولية وليس علماء الحيض والنفاس أو العلماء الذين يشتغلون بتفاهات الأمور وصغائرها ويتركون كبارها وعظامها، فهؤلاء العلماء غير المستعدين للتضحية بأرواحهم من أجل دين الله هم تجار دين، فهم يخشون غير الله ويتبعون مصالحهم ومنافعهم ومكاسبهم والعياذ بالله، أو يخضعون للتهديدات والتحديات التي تواجههم أثناء تبليغهم رسالات ربهم.

اللهم سدد علماءنا وثبتهم على الحق ووجههم لتحدي الحكام الظلمة ولنصرة دينك ولطريق الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

خطورة مخالفة الفطرة على الإنسان في الدنيا والآخرة (2)

المهندس شفيق خميس ولاية اليمن

الشذوذُ الجنسيُّ في التاريخ اليوناني والروماني:

قرابة ألف وخمسمائة عام كانت تفصل بين زمن لوط عليه السلام وزمان اليونان. إلا إن اليونان غير البعيدين عن سادوم والمطلين على البحر الأبيض المتوسط من جهة الشمال عاودوا أفعال قوم لوط عليه السلام. ولما كان يونان "الإغريق" غارقين في وثنيتهم، كان الشذوذ الجنسي منتشرًا لديهم قبل ميلاد عيسى عليه السلام بأربعة قرون، ونتاجًا طبيعيًا في المدينة الفاضلة لإعطاء السياسيين والجنود حق ممارسة الجنس بحرية، وحرمانهم من تكوين أسر خاصة بهم، بدعوى أن الروابط العائلية التي تمنح الإنسان العاطفة والدفء تعطِّلهم وتقيِّدهم وتجعلهم جبناء مترددين يشعرون بالخوف على عائلاتهم، وكذلك كان للفاشيين الإيطاليين بزعامة موسوليني مثل هذا المنحى.

ما إن ظهرت الإمبراطورية الرومانية في 27 ق.م وريثًا لليونان، حتى كان الشذوذ يتبع خُطا اليونانيين، ويبلغ فيها مبلغًا، فقد سُجِّل العام 27 ق.م، خلال عهد أغسطس قيصر، أول زواج مثلي وثَّقه التاريخ، واحتفى الرومانيون في ذاك الوقت بالمثلية الجنسية من خلال اللوحات والتماثيل الفنية التي تتغزل في مفاتن جسد الرجل، وتجسِّد العلاقة الجنسية بين الرجال، وتبع ذلك ممارسة الأباطرة أنفسهم الشذوذ مع ذكور مثلهم، اتخذوهم أزواجًا.

وإذا نظرنا إلى أفعال اليونان والرومان في ممارسة أفعال الشذوذ علنًا، بالزواج بالغلمان، وممارسة الشذوذ مع العبيد، وممارستها في الحمامات الساخنة، فهم لا يرَوْن بها بأسًا، وقنَّنوها فيما عُرِفَ بالـ"باداراستيا" "παιδεραστία" إضافة إلى أنهم كانوا يمارسونها مع أعدائهم المنهزمين أمامهم نكايةً بهم؛ لأن أعداءهم الشرقيين ينظرون للشذوذ على أنه أمر مُعيب.

ومع ظهور النصرانية – التي عادتها الإمبراطورية الرومانية منذ ظهورها، ولم يجعلها قسطنطين دينًا رسميًا للإمبراطورية إلا في مجمع نيقيه في 325م – لم يكن فيها مكان للشذوذ، واعتبرت الشذوذ خطيئة قاتلة وفظيعة، ولم تقبل بها بصفتها جريمة نكراء منافية لتعاليم الدين النصراني والطبيعة البشرية، خصوصًا أن قرية قوم لوط كانت على مرمى حجر من الناصرة. فقام قسطنطين بسنِّ قانون يجرم الشذوذ الجنسي، ويضع عقوبته الحرق بالنار. ومنه سرت لأوروبا حتى القرن الثامن عشر، وكانت ألمانيا بدأت في القرنين الخامس والسادس عشر تعاقب ممارسي الشذوذ بالموت الرهيب، كإلقائهم في أقفاص الحيوانات المتوحشة أو حرقهم بالنار، وظلَّ الشواذ رجالًا ونساءً ملاحقين في جميع أنحاء القارة.

الشذوذُ الجنسيُّ في العصر الحالي:

مع ظهور الإسلام توارى الشذوذ الجنسي إلى الظلام، ولاقى مرتكبو فعل قوم لوط عليه السلام عقوبة القتل بالرمي من شاهق وإتباعهم بالرمي بالحجارة. مع ضعف دولة الخلافة وقبل سقوطها في 1342هـ – 1924م عاودت أفعال الشذوذ بالظهور مجدَّدًا، وظهر مروِّجون لها. ففي تاريخنا المعاصر، يعتبر سيغموند شلومو فرويد (1856-1939)م أول من عبَّد الطريق للشواذ مجدَّدًا في أوروبا في العصر الحديث في نظرية التحليل النفسي باستنتاجه "إن الإنسان شاذٌّ جنسيًا بالأصل، وكل نزواته في مجال الجنس طبيعية جدًا، وإنه إنّما يدور مع الجنس أينما دار، وكل المحظورات بالنسبة له في هذا المجال عبارة عن خزعبلات دينية"!

وما إن أطلَّ العام 1897م حتى كان ماغنوس هيرشفيلد (1868-1935)م يطبِّق ما قاله فرويد عمليًا في ألمانيا غليوم الثاني بدءًا بنشر مقالة في العام 1896م بعنوان "سافو وسقراط" (سافو Sappho سحاقية يونانية من القرن السابع ق.م 570 ق.م شاعرة تغزَّلت في بنات جنسها. عاشت في جزيرة لسبوس Lesbos في بحر إيجة التي ينسب إليها الليزبيانية معربة من Lesbianism التي تعني السحاق. وسقراط هو الفيلسوف اليوناني الذي عُرِفَ بالشذوذ) تحدث فيها بأن "اللواط ظاهرة طبيعية جدًا، ولا يجب أن يدينه المجتمع".

ثم أسَّس أول اتحاد للواطيين في التاريخ تحت مسمى "الصندوق العلمي الإنساني"، يدعو للواط بشكل مصرح به، وأصدر أول مجلة للشواذ جنسيًا، رجالًا ونساءً، وقام بحملة لإلغاء القانون البروسي، الذي يحظر الشذوذ بين الرجال، ونظَّم، ومعه الشواذ من الرجال، حملة جمع تواقيع حول العالم ضد القانون المعادي للشواذ، ضمت مشاهير كـ"ألبرت إينشتاين (عالم الفيزياء المشهور 1879-1955م)، وإميل زولا (كاتب روائي فرنسي 1840-1902م)، وتوماس مان (أديب ألماني 1875-1955م)، واستطاع إطلاق الشواذ من السجون الألمانية، عبر تأثيره على أمثالهم في حاشية غليوم الثاني)، وليون تولستوي (أديب روسي 1828-1910م)

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى وحدوث التغيير الدرامي للمشهد الدولي، كهزيمة ألمانيا وهدم الخلافة العثمانية وظهور الاتحاد السوفياتي، فقد كانت الفرصة سانحة لهيرشيفلد لإظهار المزيد من الانحلال والتفسُّخ، فقد أنتج في برلين في 1919م أول شريط سينمائي بعنوان مختلف عن الآخرين، تناول الشذوذ، وفي العام نفسه أنشأ معهد العلوم الجنسية، الذي تحوَّل إلى مركز للشواذ من الرجال وليصبح المقر الرئيسي في الدعاية للشذوذ، ونشر كتاب الشذوذ عند الرجال وعند النساء، ضم أكثر من 1000 صفحة. ولم يردَّ هيرشفيلد عن غيِّه سوى أدولف هتلر في 1933م، حين ألغى حقوق الشواذ، وأعاد صياغة قانون بروسيا الذي يُجَرِّمُ الشذوذ، وقام باعتقال 10.000 – 15.000 من الشواذ. وفي عام 1957م تخلَّت حكومة ألمانيا عن قانون تجريم الشذوذ. وفي عام 2000م أنشأت ألمانيا الموحدة صندوقًا لتعويض ضحايا هتلر، وكان للشواذ نصيب فيه، وفي 2008م أقيمَ لهم نصب تذكاري.

أوروبا والشذوذ الجنسي:

لقد رأينا كيف لعبت ألمانيا الدور الأكبر في إظهار الشواذ في أوروبا. كذلك كانت بقية دولها على موعد مع الشذوذ والشواذ؛ حيث كان الشواذ قد شقُّوا طريقهم، ووصلوا ليشغلوا مقاعد في حكوماتها قبل بزوغ القرن الجديد بأعوام ثلاثة؛ حيث شغلوا ثلاث وزارات في لندن، لتتبعها أخواتها من العواصم الأوروبية بتعبيد الطريق وإفساحها للشواذ للمشاركة في الحكومات.

في الماضي، نُعِتَ الشواذ في أوروبا عبر القرون بنعوت مختلفة تحتقرهم، وكانوا يواجهون عقوبات تجعلهم مُطارَدين. ومرَّت فرنسا في الأعوام 1942م و1981م بمحطات فقط في تغيير السنِّ المسموح بممارسة الشذوذ. وفي 1985م أدخلت قانونًا ضد التمييز على أساس التوجُّه الجنسي. وفي 2010م تم إخراج الشذوذ من الأمراض العقلية، وأخيرًا السماح للشواذ بالزواج في 2013م.

كذلك كان الحال في بريطانيا في العصور الوسطى؛ ولكنها لحقت بفرنسا في إلغاء عقوبة الإعدام على الشواذ في 1861م واستبدلت بها السجن المؤبد، فتبعتها إسكتلندا عام 1889م. وفي العام 1967م أُخْرِجَ الشذوذ في بريطانيا من قائمة الجرائم، ففتحت الباب للشواذ بممارسة شذوذهم دون عقاب يردعهم. البريطاني مارك سايكس المتوفى في فندق بباريس بالإنفلونزا الإسبانية، والذي ارتبط اسمه باتفاقية تقسيم وترسيم الحدود بين بلاد المسلمين، كان ضمن قائمة الشواذ.

وإيطاليا صاحبة الفاتيكان، استندت إلى قانون جوستنيان بإعدام الشواذ، ومع ذلك اشتهرت مدن جنوب إيطاليا كفلورنسا والبندقية بالفعل القبيح. هذا وقد تأثرت إيطاليا بالجوار الأوروبي، واستبعدت عقوبة الإعدام بحق الشواذ، ووصل بها الحال إلى أن شهدت الثمانينات من القرن الماضي تأسيس واحدة من أكبر مجموعات الشواذ في العالم بلغ عدد أفرادها 150.000 من الشواذ. وأطلَّ الشذوذ برأسه من الفاتيكان بوجود الشواذ فيه. أما أستراليا وكندا ونيوزيلندا، فقد مضوا كبقية الدول الغربية مع الشواذ جنسيًا واستبعدوا تجريم الشذوذ بتغيير قوانينهم الخاصة بالشواذ وشرَّعوا وجودهم.

ومما يجدر ذكره أنه حذفت من القاموس الأوروبي كلمة إثم وذنب عن الشذوذ، واستعيض بكلمة مرض محلها، ثم استبعدت وحلَّ محلها ميول ومثلية جنسية! فقد عادت أفعال الشذوذ تجتاح أوروبا، والسماح للشواذ بالاحتفال في مختلف مدنها ناهيك عن الظهور. فقد توجَّت القارة العجوز أعمالها مع الشذوذ بتعريف الزواج أنه اتحاد بين رجل وامرأة إلى اتحاد بين رجلين أو امرأتين تباركهما الكنيسة! ففي 2001م كانت هولندا أول دولة في العالم تسمح بزواج الشواذ، فتبعتها بلجيكا وإسبانيا وكندا والنرويج، والسويد والبرتغال وآيسلندا والدنمارك وفرنسا وبريطانيا وإسكتلندا ولكسمبورغ، وأيرلندا وفنلندا ومالطة وألمانيا والنمسا في 2019م، ليأتي الدور على الكنائس بمباركة زواج الشواذ بداية من السويد في 2009م فآيسلندا والنرويج. (يتبع)

السلطان آلب أرسلان
بطل معركة «ملاذكرد» التاريخية

تمرّ بنا هذه الأيام ذكرى معركة «ملاذكرد» العظيمة التي دارت رحاها على سهل «كيزو دوزو» بتركيا في السادس والعشرون من أغسطس من سنة 1071م. حقّق المسلمون السلاجقة في هذه المعركة فوزا ساحقا على جيش البيزنطيين رغم عدم تكافئ العدد والعدّة، فأسروا إمبراطورهم رومانوس الرابع ديوجينيس، وكان لهذه المعركة دور كبير في إضعاف الحكم البيزنطي وانتشار الإسلام في كامل منطقة الأناضول حيث تغيرت صورة الحياة فيها واصطبغت بالصبغة الإسلامية بعد أن أشرقت عليها شمس الإسلام، ودخل سكانها في الإسلام، وتعلموا اللغة العربية ومبادئ الإسلام وشرائعه.

لا يمكن التطرّق إلى واقعة ملاذكرد دون ذكر أهمّ العوامل التي اجتمعت في هذه الملحمة حتى يمنّ الله على المسلمين فيها بهذا النصر المبين، فنذكر أهمّها قائد المعركة البطل الشجاع آلب أرسلان وبطانته الصالحة وعلى رأسها الوزير نظام الملك، وجيشه القوي المقاتل الحامل لعقيدة الإسلام والولاء لأمته والطاعة لقيادته.

من هم السلاجقة ؟

ينتمي السلاجقة إلى قبيلة قنق إحدى العشائر المتزعمة لقبائل الغز التركية. دخلت هذه العشيرة في الإسلام أثناء عهد زعيمها ومؤسّس السلالة سَلْجُوق بن دُقَاق سنة 960م.. ويُعَدُّ طغرل بك المؤسّس الحقيقي لدولة السلاجقة، نشأت على يديه، ومدت سلطانها تحت بصره، وغدت أكبر قوة في العالم الإسلامي، ونفخت الرُّوح في جسد الدولة العباسية الواهن؛ فدبت فيه الحياة، بعد أن أوشكت على الموت، منذ أن أعلن "البساسيري" أحد قادة الجند تبعية بغداد للدولة الفاطمية في مصر، في سابقة لم تحدث في تاريخها.

ولاية ألب أرسلان

كانت سوابق ألب أرسلان تزكّي اختياره للحكم؛ فهو قائد ماهر، وفارس شجاع، نشأ في خراسان، حيث كان والده "جغري" حاكمًا عليها، وأسندت إليه قيادة الجيوش في سن مبكرة، فأظهر شجاعة نادرة في كل المعارك التي خاض غمارها، وبعد وفاة أبيه تولى هو إمارة خراسان خلفًا له. ولم تسلم الفترة الأولى من عهده من الفتن والثورات، سواء من ولاته، أو من بعض أمراء البيت الحاكم؛ فقضى على فتنة ابن عم أبيه "شهاب الدولة قتلمش سنة (456هـ الموافق 1064م)، وكانت فتنة هائلة كادت تقضي على ألب أرسلان بعد أن استولى على "الري" عاصمة الدولة، وأعلن نفسه سلطانًا، وأحبط محاولة عمه "بيغو" للاستقلال بإقليم هراة سنة (457 = 1065م)، وبعد سنوات من العمل الجاد نجح ألب أرسلان في المحافظة على ممتلكات دولته، وتوسيع حدودها، ودانت له الأقاليم بالطاعة والولاء، وأُخمِدَت الفتنة والثورات، وتصاعد نفوذه، وقويت شكوته، حتى أصبحت دولته أكبر قوة في العالم الإسلامي في سنة (463هـ = 1070م) مما شجّعه على التفكير في تأمين حدود دولته من غارات الروم.

مبايعة آلب أرسلان لخليفة المسلمين

لم يكن ألب أرسلان قد تحصل على تفويض بالسلطنة من الخليفة العباسي القائم بأمر الله، ولم يرد أن ينال هذا التفويض بالقهر كما فعل عمه طغرل بك الذي تزوج ابنة الخليفة العباسي دون رضا من أبيها، ومن ثم قد أمر ابنة الخليفة «بالعود من الرّيّ إلى بغداد، وبعث في خدمتها أميرا ورئيسا»، فكانت ردة فعل الخليفة تجاه هذه السياسة الجديدة التي تتسم بالاحترام أن أمر بمبايعة ألب أرسلان وقبوله سلطانا جديدا للسلاجقة، يقول ابن الجوزي: «وتقدّم (الخليفة) إلى الخطباء بإقامة الدعوة، فقيل في الدعاء: اللّهمّ أصلح السلطان المعظّم عضد الدولة وتاج الملة أبا شجاع ألب أرسلان محمد بن داود وفي المقابل وافق السلطان ألب أرسلان ولبس الخلعة أو الملابس الخاصة التي كانت ترسلها الدولة العباسية للسلاطين والملوك، وبايع للخليفة العباسي وكان هذا التقليد أثناء حرب ألب أرسلان لعمه سليمان السلجوقي.

فتح بلاد الروم

اطمأن ألب أرسلان إلى جبهته الداخلية المستقرة؛ فبدأ يتطلع إلى ضم المناطق النصرانية المجاورة له؛ بهدف نشر الإسلام فيها؛ فأعد جيشًا بلغ أربعين ألف جندي لهذا الغرض، وتمكن به من فتح بلاد الأرمن، وجورجيا، والأجزاء المطلة على بلاد الروم، وكان لهذه الانتصارات أثرها؛ فتحرك قيصر الروم الذي أدرك أن بلاده معرضة للهجوم من ألب أرسلان، وأن القتال معه وشيك لا محالة؛ فخرج على رأس جيش كبير لمواجهة غزو السلاجقة لممتلكاته، وذلك في سنة (463هـ = 1070)؛ لتطويق الجيش السلجوقي، واستولى على حلب، وكان حاكمها يتبع الخليفة الفاطمي في مصر. فطن ألب أرسلان إلى محاولات القيصر؛ فبعث ابنه "ملكشاه" على رأس قوة من جيشه؛ لاسترداد حلب من الروم، وتأمين الحدود الشمالية لبلاد الشام؛ فنجح في مهمته، واستولى على حلب، وأصبحت تابعة للسلاجقة، وضم القدس أيضًا، وأجزاء من بلاد الشام.

كيف انتصر ألب أرسلان في موقعة ملاذ كرد ؟

لم يجد قيصر الروم بدًا من الهجوم على جيش ألب أرسلان بعد أن فشلت خطته في تطويق جيش المسلمين؛ فخرج بجيوشه الجرارة التي ضمت أخلاطًا من الروس والبلغاريين واليونانيين والفرنسيين إلى المنطقة التي يعسكر فيها جيش السلاجقة في "ملاذكرد"، وكان جيش ألب أرسلان صغيرًا إذا ما قُورِنَ بجيش القيصر، الذي يبلغ عدده مائتي ألف جندي، ويفوقه أسلحة وعتادًا. أسرع ألب أرسلان بقواته الصغيرة، واصطدم بمقدمة الجيش الرومي الهائل، ونجح في تحقيق نصر خاطف، يحقق له التفاوض العادل مع القيصر؛ لأنه كان يدرك أن قواته الصغيرة لا قِبَل لها بمواجهة هذا الجيش العظيم، غير أن القيصر رفض دعوة ألب أرسلان إلى الصلح والهدنة، وأساء استقبال مبعوثه؛ فأيقن ألب أرسلان ألاَّ مفرَّ له من القتال، بعد أن فشلت الجهود السلمية في دفع الحرب؛ فعمد إلى جنوده يشعل في نفوسهم الروح والصبر عند اللقاء، ووقف الإمام "أبو نصر محمد بن عبد الملك البخاري" يشد من أزر السلطان، ويقول له: "إنك تقاتل عن دين وعد الله بنصره، وإظهاره على سائر الأديان، وأرجو أن يكون الله تعالى قد كتب باسمك هذا الفتح". وحين دنت ساعة اللقاء صلّى بهم الإمام أبو نصر البخاري، وبكى السلطان؛ فبكى الناس لبكائه، ودعا، ودعوا معه، ولبس البياض وتحنّط وقال: "إن قُتِلت فهذا كفني"، والتقى الفريقان، وحمل المسلمون على أعدائهم حملة صادقة، وأبلوا بلاءً حسنًا، وهجموا عليهم في جرأة وشجاعة، وأمعنوا فيهم قتلاً وتجريحًا، وما هي إلا ساعة من نهار حتى انكشف غبار المعركة عن جثث الروم تملأ ساحة القتال، ووقع قيصر الروم "رومانوس ديوجينس" أسيرًا في أيديهم، وحلّت الهزيمة بهذا الجيش الجبّار في (ذي القعدة 463هـ = أغسطس 1071م)

الواقع الاستراتيجي الجديد بعد ملاذ كرد

افتدى الروم قيصرهم بفدية كبيرة قدرها مليون ونصف المليون من الدينارات، وعقدوا صلحًا مع السلاجقة مدته خمسون عامًا، وتعهدوا بدفع جزية سنوية طوال هذه المدة، واعترفوا بسيطرة السلاجقة على المناطق التي فتحوها من بلاد الروم، وتعهدوا بعدم الاعتداء على ممتلكات دولة السلاجقة.

انتصار «ملاذكرد» كان بمثابة فتح باب الأناضول أمام القبائل والعشائر التركية. فقد سمح السلطان ألب أرسلان لكل القادة ورؤساء القبائل الذين كانوا معه في الحرب بالقيام بغارات وفتوحات بأرض الأناضول. كما سمح لكل من يفتح أرضا أن يملكها ويسكنها مع عشيرته. وبذلك بدأت الفترة الأولى للإمارات التركية في الأناضول. مما مكن السلاجقة في غضون سنتين من الوصول إلى قونية في قلب الأناضول، ومن ثم أنقرة عام 1075، لينتهوا من السيطرة على الأناضول بالكامل بفتح نيقية عام 1077؛ أي خلال أقل من عقد.

اتسع نطاق سيطرة السلطنة السلاجوقية، تركمانية الأصل، بصورة سريعة من وسط أسيا إلى عاصمة الخلافة العباسية في بغداد، واستمرت قوتها في النمو حتى صارت السلالة السلجوقية هي الحاكم الفعلي لكافة الأراضي الإسلامية شرق مصر. قضى السلاجقة على البويهيين، وحافظوا على الخلافة العباسية لرمزيتها الدينية، خاصة أنها وفرت لهم مظلة شرعية في ظل التوسع الفاطمي إلى غربهم تحت راية العقيدة الشيعية الإسماعيلية. وظل شخص الخليفة العباسي هو ممثل العقيدة السنية التي دان بها السلاجقة.

كما تعتبر معركة ملاذكرد مقدّمة لظهور الخلافة العثمانية وفتح القسطنطينية والقضاء على البيزنطيين وبداية الحروب الصليبية مع أوروبيين.

دور الوزير نظام الملك في ملاذكرد ؟

وما كان للسلطان ألب أرسلان أن يحقق كل هذه الإنجازات بدون جهود وزيره العظيم نظام الملك، الذي أسهم في وضع سياسة السلاجقة، وأشرف على تنفيذها، ولم يكن وزيرًا لامعًا وسياسيًا ماهرًا فحسب؛ بل كان داعيًا للعلم والأدب محبًا لهما، أنشأ المدارس المعروفة باسمه "المدارس النظامية"، وأجرى لها الرواتب، وجذب إليها كبار الفقهاء والمحدثين، منهم حجة الإسلام أبو حامد الغزالي وإمام الحرمين أبو المعالي الجويني.

وفاة ألب أرسلان

وفي سنة 465هـ توجه ألب أرسلان قاصدًا بلاد الترك فعبر نهر جيحون، ولكن عاجلته منيته، فقد قُتل على يد أحد الثائرين عليه وهو في الرابعة والأربعين من عمره، حُكِيَ أنه قال وهو يقرب من الموت:

«ما كنت قط في وجه قصدته ولا عدو أردته إلا توكلت على الله وطلبت منه النصر، وأما في هذه النوبة، فإني أشرفت من تل عالٍ فرأيت عسكري فقلت أين من له قدرة بمصارعتي ومعارضتي، وإني أصل بهذا العسكر إلى بلاد الصين، فكان ما أراد الله..».

أهم المصادر: در الدين الحسيني – أخبار الدولة السلجوقية –عبد النعيم محمد حسنين – إيران والعراق في العصر السلجوقي –عصام عبد الرؤوف الفقي – الدول الإسلامية المستقلة في الشرق –

إرواء الصادي من نمير النظام الإقتصادي (ح 61)

الأجر المسمّى وأجر المثل

«الإجارة عقد على المنفعة بعوض. ويُشترط لانعقاد الإجارة أهليّة العاقدين، بأن يكون كلٌ منهما مميزا، ويُشترط لصحتها رضا العاقدين، ويُشترط أن تكون الأجرة معلومة لقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا استأجر أحدكم أجيرا فليعلمه أجره» رواه الدارقطني عن ابن مسعود، ولما روى أحمد عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن استئجار الأجير حتى يتبين له أجره. إلا أنه إذا لم تكن الأجرة معلومة، انعقدت الإجارة وصحت، ويرجع عند الاختلاف في مقدارها إلى أجر المثل. فإذا لم يسم الأجر عند عقد الإجارة، أو اختلف الأجير والمستأجر في الأجر المسمى، فإنه يرجع إلى أجر المثل. وإنما يرجع إلى أجر المثل قياسا على المهر، فإنه يرجع فيه عند عدم التسمية، أو الاختلاف على المسمى، إلى مهر المثل، وذلك لما روى النسائي والترمذي وقال حسن صحيح: «عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود لها مثل صداق نسائها لا وكس ولا شطط، وعليها العدة ولها الميراث، فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق امرأة منا مثل الذي قضيت ففرح بها ابن مسعود». ومعنى قوله: «لها مثل صداق نسائها». أي مهر مثل مهر نسائها. ومعنى «لا وكس ولا شطط».. أي دون مبالغة في تقليل المهر أو زيادته. فأوجب الشارع مهر المثل لمن لم يسم لها مهر. ومثل ذلك إذا اختلف في المهر المسمى. ولما كان المهر عوضا لازما يترتب على عقد النكاح، فإنه يقاس عليه كل عوض لازم يترتب على عقد، بغض النظر عن مقابل هذا العوض، أكان مالا كالبيع أم منفعة أم جهدا كالإجارة، أم نحلة كما في عقد النكاح. وعليه، فإنه يحكم فيه بعوض المثل في حالة عدم تسمية العوض في العقد، أو الاختلاف على العوض المسمى، ولذلك يحكم بأجر المثل في الإجارة، وبثمن المثل في البيع، عند عدم التسمية عند العقد، وعند الاختلاف في المسمى. وعلى هذا يحكم بأجر المثل عند اختلاف الأجير والمستأجر على الأجر المسمى، وعند عدم تسمية الأجر عند العقد. فإذا عرفت الأجرة عند العقد، يكون الأجر حينئذ أجرا مسمى. وإذا لم تعرف، أو اختلف على الأجر المسمى، يكون الأجر أجر المثل.

وعلى ذلك فالأجرة قسمان: أجر مسمى، وأجر المثل. أما الأجر المسمى فيشترط في اعتباره رضا العاقدين عليه، فإذا رضي العاقدان بأجرة معينة كانت هذه الأجرة هي الأجر المسمى، ولا يجبر المستأجر على دفع أكثر منها، كما لا يجبر الأجير على أخذ أقل منها، بل هي الأجرة الواجبة شرعا. أما أجر المثل فهو أجر مثل العمل، ومثل العامل، إذا كان عقد الإجارة قد ورد على منفعة العمل. ويكون أجر المثل أجر مثل العامل فقط، إذا كان عقد الإجارة ورد على منفعة الشخص. والذي يقدر الأجرة إنما هم ذوو الخبرة في تعيين الأجرة، وليست الدولة، ولا عرف أهل البلد، بل هم الخبراء في أجرة العمل، المراد تقدير أجرته، أو العامل المراد تقدير أجرته.

وقبل أن نودعكم مستمعينا الكرام نذكركم بأبرز الأفكار التي تناولها موضوعنا لهذا اليوم:

أولا: تعريف الإجارة: هي عقد على المنفعة بعوض.

ثانيا: يشترط لانعقاد الإجارة الشروط الثلاثة الآتية:

أهلية العاقدين بأن يكون كلٌ منهما مميزا.

رضا العاقدين.

أن تكون الأجرة معلومة.

ثالثا: إذا لم تكن الأجرة معلومة، انعقدت الإجارة وصحت.

رابعا: عند الاختلاف في مقدار الأجرة يرجع إلى أجر المثل قياسا على المهر.

خامسا: إذا لم يسم الأجر عند عقد الإجارة، أو اختلف الأجير والمستأجر، فإنه يرجع إلى أجر المثل.

سادسا: الأجرة قسمان: أجر مسمى، وأجر المثل.

سابعا: يشترط في اعتبار الأجر المسمى رضا العاقدين عليه مع ملاحظة الأمرين الآتيين:

إذا رضي العاقدان بأجرة معينة كانت هي الأجر المسمى، وهي الأجرة الواجبة شرعا.

لا يجبر المستأجر على دفع أكثر منها، كما لا يجبر الأجير على أخذ أقل منها.

ثامنا: أجر المثل نوعان:

أجر مثل العمل ومثل العامل: إذا كان عقد الإجارة قد ورد على منفعة العمل.

أجر مثل العامل فقط: إذا كان عقد الإجارة ورد على منفعة الشخص.

تاسعا: يقدر الأجرة ذوو الخبرة في تعيين الأجرة، وليست الدولة، ولا عرف أهل البلد.

عاشرا: الخبراء في أجرة العمل وأجرة العامل المراد تقدير أجرتهما هم الذين يقدرون الأجرة.

مع الحديث الشّريف

المضاربة

روى أبو داوود في سننه قال:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَصِّيصِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَرْقَانِ عَنْ أَبِي حَيَّانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَإِذَا خَانَهُ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا"

قال صاحب عون المعبود:

(أنا ثالث الشريكين): أي معهما بالحفظ والبركة أحفظ أموالهما وأعطيهما الرزق والخير في معاملتهما

(خرجت من بينهم): وفي بعض النسخ "من بينهما" بالتثنية وهو الظاهر، أي زالت البركة بإخراج الحفظ عنهما.

وزاد رزين "وجاء الشيطان" أي ودخل بينهما وصار ثالثهما.

قال الطيبي رحمه الله: الشركة عبارة عن اختلاط أموال بعضهم ببعض بحيث لا يتميز، وشركة الله تعالى إياهما على الاستعارة، كأنه تعالى جعل البركة والفضل والربح بمنزلة المال المخلوط، فسمى ذاته تعالى ثالثهما، وجعل خيانة الشيطان ومحقه البركة بمنزلة المخلوط وجعله ثالثهما، وقوله خرجت من بينهما ترشيح الاستعارة.

وفيه استحباب الشركة فإن البركة منصبة من الله تعالى فيها بخلاف ما إذا كان منفردا، لأن كل واحد من الشريكين، يسعى في غبطة صاحبه، وأن الله تعالى في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه المسلم.

أحسنتنا الكرام

في هذا الحديث الشريف دلالة على جواز الشراكة في الإسلام بل فيه حث عليها..إذ يخبر تعالى أنه مع الشريكين يبارك رزقهما ويحفظه ما داما يلتزمان أحكام الشرع في تعاملهما. والشركة في الإسلام عقد بين اثنين أو أكثر يتفقان على القيام بعمل مالي بقصد الربح. وعقد الشركة كسائر العقود يقتضي الإيجاب والقبول فيه معاً. فالإيجاب أن يقول أحدهما للآخر شاركتك في كذا، والقبول أن يقول الآخر قبلت. وليست العبرة بذات الألفاظ بل بالمعنى، أي: لا بد أن يتحقق في الإيجاب والقبول ما يفيد أن أحدهما خاطب الآخر بالشركة على شيء، سواء أكانت المخاطبة مشافهه أو كتابة.

وأنّ الآخر قبل ذلك. ويشترط في صحة العقد أن يكون المعقود عليه تصرفاً قابلا للوكالة، ليكون ما يستفاد بهذا التصرف مشتركاً بينهما. أي أن العقد يجب أن يكون على بدن أحد الشريكين أو كليهما... وهذا من استقراء وتتبع أنواع شركات العقود التي كان الناس يتعاملون بها زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم والتي أقرهم عليها، ومن تتبع الأحكام الشرعية المتعلقة بها.

فالبدن عنصر أساسي في جميع أنواع الشركات في الإسلام. فإن اشترك اثنان في تجارة، المال من أحدهما والعمل من الآخر على أن يكون الربح بينهما بنسبة معينة مناصفة مثلاً أو ثلثاً لأحدهما وثلثين للآخر أو أي نسبة محددة يتفقان عليها سميت هذه الشراكة: المضاربة. والمضاربة من الأعمال المشروعة لكسب المال وتملكه. فالمضارب قد اشترك بجهده في الاتّجار بمال شريكه – مقابل حصوله على نسبة معينة من الربح. فكان عمله هذا سبباً لكسبه المال. ووسيلة لتنمية مال شريكه. فما أرفعها وأرقاها من معاملة، يقدم فيها ذوو الأموال من أموالهم لإخوان لهم، يحتاجون للعمل ويملكون الخبرات لكنهم لا يملكون المال اللازم لإدارة عمل تجاري، فيضارب العامل بمال شريكه ويجني الربح فيتقاسماه معاً وفق ما اتفقا عليه في عقد الشراكة. إذ بهذه الطريقة يَعِفُّ صاحبُ الخبرة الفقيرُ عن الاقتراض من البنوك الربوية لإقامة مشروع تجاري، أو عن الجلوس عاطلا عن العمل يتكفف الناس ويتناول الصدقات من أيديهم، فيتجرع معها الذل والانكسار.

حقاً إن ديننا دين عظيم من لدن عليم حكيم..شرع لنا من العلاجات لما يواجهنا من مشكلات في كل مجالات الحياة..لكن كثيرا من الناس لا يدركون الكنوز المدفونة والدرر المكنونة في كتاب ربهم وسنة نبيهم..والتي تحل مشاكلهم وتحفظ عليهم كرامتهم وتزيل الحسد والحقد والبغضاء من قلوبهم وتسعدهم في دنياهم وآخرتهم..فيلجأون إلى قوانين الغرب يلتمسون عندها النجاة.. وما دروا أن حلول الغرب هي الهلاك بعينه.

اللهم أنر بصائر أمة محمد وافتح قلوبها لترى وتدرك أين مصالحها الحقة لتعود إليك تائبة آيبة..فتعيد حكمك ودولة نبيك.. لترضى عنها وتوفقها في الدنيا والآخرة.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

STAG